المعجم العربي والتعريب[1]

هذا عنوان محاضرة ألقاها الأستاذ حسن الكرمي في الموسم الثقافي للمجمع الأردني وقد نشرت مع غيرها من المحاضرات.

وقد اشتملت المحاضرة علي آراء صاحبها في المعجم القديم مما يتصل بالمآخذ التي يدعو وجودها أن توضع معجمات جديدة يستبعد منها ما حفل به المعجم القديم من «مثالب».

والأستاذ المحاضر بدأ محاضرته واثقاً من علمه، مطمئناً إلي سعة معارفه، بل قد كان أقرب إلي الزهو منه إلي الاطمئنان، ولولا أني وجدت في محاضرته «أن الأمانة في البحث تقتضي أن لا يدّعي الباحث لنفسه الفضل، ولا أن يتطفّل عليه» لكان في نفسي أن أتجاوز في وصفه صفة الزهو إلي نعت آخر لا أحسبه من صفات أهل العلم.

وحسبك أن تقرأ صفحتين من أول محاضرته حبسها علي «فضائله» وعلي سعة ما ألّف وصنف وترجم، وعلي مبلغ درايته لمصادر الأدب واللغة والتاريخ. ولم ينس أن يشيد بإحسانه في برنامجه الذي دأب علي إذاعته الموسوم بـ «قول علي قول». وكأنه أراد أن يقول: إن ذلك مما تنوء به العصبة أولو القوة.

ولعله أدرك أن المحاضرة هي في «المعجم» فأراد أن يمهد لها وكأنه أراد أن يقول: أنا ابن بجدتها وأبو عذرتها علي نحو ما كان يتنفج ضياء الدين «ابن الأثير» في «المثل السائر» زهواً وخفة وطيشاً. وكان هذا التمهيد بسطة أخري في الزهو والإعجاب، ولم لا أقول العجب (بضم فسكون)، ألم يقل: ويطبع لي الآن في بيروت ثلاثة «قواميس» (كذا) من الإنكليزية إلي العربية أصغرها بحجم «المورد».

ولا أريد أن أعرّض أكثر مما أشرت إليه بزهوه وخروجه عن «المحاضرة» وانصرافه إلي نفسه، ورحم الله الحسن بن هاني لقوله:

ليس علي الله بمستنكرٍ أن يجمع العالـم في واحِـدِ

(١) من كتاب «الموسم الثقافي» في مجمع اللغة العربية الأردني.

ولنضرب صفحاً فندخل في حيّـز المحاضرة التي وجدت أن من الخير أن أقف فيها وقفـات:

قال الأستاذ المحاضر فى الصفحة (٢٥٠):

وقد وجدت بعد الممارسة أن المعاجم العربية التي بين أيدينا تحتاج إلي وضع جديد فيه تصحيح وتنقيح وتوضيح حتي تكون وافية بالغرض... وهي في حالتها الحاضرة عاجزة عن الوصول بنا إلي الهدف، بحيث يستطاع استخدامها في استنباط، أو وضع مصطلحات حديثة فارزة (كذا) ...

أقول: لم ينكر أحد من الدارسين أن في المعجم القديم عيوباً، وأنه لا يفي بحاجات عصرنا، ولكن هؤلاء يقرون أن المعجم القديم إنجاز رائع، وله من المحاسن ما له. وإن من العلم أن يحتفظ به، أما التصحيح والتنقيح فينبغي أن يكون في صنعة جيدة لمعجم أو لمعجمات عدة منها التاريخي ومنها الحديث، والحديث ضروب شتي بحسب اتساع ألوان المعرفة الجديدة.

فأما قوله: «مصطلحات حديثة فارزة» فلم أتبين المراد من «فارزة» ولعلها شيء أساءَ به العامل الطبّاع.

ومضي الأستاذ المحاضر يعرض من سوأة المعاجم القديمة فيقول:

وبقاء هذه المعاجم علي ما هي عليه من الخلط والتشويش هو من أعظم الأسباب في عدم التوفّق إلي حد كبير في مصطلحاتنا في القرن الحديث. وأقول إن عدم الدقّة في معاني الكلمات، والخلط بين معني وآخر، وسوء الفهم، أورثت فينا تشويشاً في الفكر، وعدم الدقة في التفكير. فلا غرابة في أن يكون شعب ما فقيراً في تفكيره إذا كانت لغته تفتقر إلي الصحة، أو كان مشوّش الفكر والتفكير بعامل التشويش في لغته...

انتهي كلام الأستاذ المحاضر.

أقول: وفي نفسي أن ألعن هذا «الخلط والتشويش» الذي تخيّله الأستاذ المحاضر فأضاع عليه السبيل وتركه «مشوش» في «الفكر والتفكير» (كذا). والباحث ذو النظر الثاقب يستطيع أن يفيد من هذا «التشويش» المزعوم فيصل إلي العلم دون أن يصدم مسيرته شيء من وعثاء الطريق، وأنّي للأستاذ المحاضر هذا، وقد انطلق منكراً مبتئساً جاحداً فضل أولئك الأفذاذ من ذوي السابقة للخير، ممن كان لهم قدم صدق في خدمة العربية وكتابها العزيز.

وما أدري كيف لا أنحي باللائمة علي الأستاذ المحاضر وهو ينال من أولئك الذين بأيّهم

اقتديت اهتديت فيقول: ولايجوز أن يكون بين الأيدي معجم لايذكر إلا الإبل وما إليها ويحتاج في فهمه إلي معجم آخر.

أقول: أقرأ هذا فأميل إلي الاعتقاد أن صاحب هذه المفتريات رجل أشد ظلماً لنا من أعدائنا وقد قيل:

وظلم ذوي القربي أشد مضاضةً .....

وإلا فيكف يكون «لسان العرب» و«الصحاح» وحتي «كتاب العين» مظانّ لم يذكر فيها إلاّ «الإبل» ؟ ولا أدري ما معني «وما إليها» ؟ وهل لي أن أحمل عليها نفراً من الآدميين ؟.

وقد أسلفت من قوله: «إن الشعب الفقير في تفكيره، لغته فقيرة»، وعندي أن العكس صحيح، وهذا شيء من أوليّات العلم لدي أهل الاجتماع الحضري.

وقال فى الصفحة (٢٥٢):

إن المعاجم العربية علي العموم اعتبرت اللغة لغة أزلية ثابتة لاتتغير، أو لايحق لها أن تتغير عما هي في «اللوح المحفوظ»، فليس فيها اشتقاق ولا تنشّؤ (كذا) ولا تطور كما تتنشّأ الأحياء وتتطور، فهي جامدة...

أقول: لم يقل أحد من أصحاب المعجمات القديمة، ولا من علماء اللغة المتقدمين إن اللغة «أزلية»، فقد اختلفت أقوال المتقدمين في الكلمة وبنيتها ومدلولها، وربما جمعوا علي شيء وخالفهم فيه واحد منهم، ولو استقريت أقوال اللحياني مثلاً لعرفت أن المسائل التي جاء بها هي مما تفرّد بها وخالف غيره. ثم ألم يقولوا: إن ما صيغ علي قياس كلام العرب كان من كلامهم، ذهب إلي هذا ابن جني في غير موضع واحد في «الخصائص».

وأكثر من هذا استقراؤهم لما أثر من لغات القبائل صغيرها وكبيرها، وأخذهم بما ورد في هذا الباب، وأكبر دليل أن هذه اللغات الخاصة وجدت سبيلها إلي قراءات الكتاب العزيز.

ثم إننا نجد أنهم توسعوا في الاستشهاد، وخالفوا المقولة الشهيرة بعدم الاستشهاد بالمولّدين. لقد تجاوزوا المولّدين فكان من شواهدهم شعر بشار وأبي نواس، ولا تعدم أن تجد شيئاً من شواهدهم من شعر المتنبي ومعاصريه.

فهل يحق للسيد المحاضر أن يبتدع «أزلية» اللغة التي لم ترد في كلامهم ولم يومئوا إليها.

وقوله: «لا يحق لها أن تتغير عما فى «اللوح المحفوظ»...

أقول: لولا علمي أن السيد الكرمي من أسرة مسلمة لذهبت إلي غير هذا، فما كان له أن يورد «اللوح المحفوظ» في عبارة لاتنصرف إلاّ إلي تهكّم مرفوض، ولندع «اللوح المحفوظ» فله حرمة مرعية وحرم آمن.

وقال أيضاً: .... وعلي هذا قسّمت اللغة إلي فصيحة وعاميّة، وقسّمت الكلمات إلي دخيلة ومولّدة ومحدثة وعامية وأعجمية وغير ذلك.

أقول: وماذا يؤخذ علي هذا التقسيم، أهو من العيوب؟ وهل خلت المعجمات التاريخية في الإنكليزية أو الفرنسية أو أية لغة غربية أو شرقية من هذه الصنعة التاريخية؟.

ثم قال: ومنعوا الاستشهاد بشعر المولدين:

أقول: وكأنه لم يستقري «أساس البلاغة» للزمخشري و«تاج العروس» ليدرك أن القوم توسّعوا فكان من شواهدهم كما أسلفت شيء من شعر بشار وأبي نواس ومسلم بن الوليد والمتنبي وغيرهم.

وقد أدرج الأستاذ المحاضر مآخذه فجعلها: أولاً وثانياً وثالثاً حتي بلغت عدّتها ثلاثة عشر... وقد جاء في مأخذه الثاني في الصفحة (٢٥٢):

المعاجم جميعها ينقل بعضها عن بعض (يريد أصحاب المعاجم)... فكانت (أي المعاجم المتأخرة) تخطيء أحياناً وتوجز أحياناً أخري، فكان الشرح إما أن يكون غير مفهوم وإما أن يكون قد اعتراه ما يسمّي بالإيجاز الـمُخلّ، ومن ذلك قولهم: فرطوسة الخنزير أنفه، مع أن أنف الخنزير جزء من فرطوسته..

أقول: وليس هذا عيباً فالفرطوسة جماع الجزء الذي فيه الأنف، بل الأنف هو الظاهر البارز منها فإذا قيل: الفرطوسة الأنف فليس في ذلك إيجاز مخل، أو شرح غير مفهوم.

وقال وهو يدرج المسائل التى تدخل فى ذلك المأخذ أو العيب:

دَرَجَ الثوب طواه ولفّه، واللّف خلاف الطيّ...

أقول: وقوله: «طـواه ولفـّه» لاشيء فيه فاللّف في معناه الأول هو «الطيّ» وكلاهما بمعني.

ولم أجد في «اللّف» إلاّ أنه ضدّ النشر، وكذلك «الطي» ضدّ النشر، وعلي هذا كيف يكون «اللفّ» خلاف «الطيّ» كما زعم الأستاذ المحاضر؟.

وقال في مأخذه السادس:

المعاجم تفسر الكلمات بتفسير أشد غموضاً كقولهم:

الخشابة مطرق دقيق إذا صقل الصيقل السيف وفرغ منه أجراها عليه فلا يغيّره الجفن.

أقول: هذا الشرح غير واضح، والمحاضر علي حق في الإشارة إليه، ولكن أيكون هذا الكلام في «الخشابة» وكلمات قليلة أخري دليلاً علي ما ذهب إليه المحاضر ونسي آلافاً من الكلم كان لها من الوضوح ما لا يدع حاجة لمزيد من الفهم؟.

ثم لماذا لم يجعل المحاضر هذا المأخذ مع المأخذ الثالث الذي جاء فيه:

تفسّر الكلمات في المعاجم أحياناً تفسيراً لا يفهم...

وقال في المأخذ الثامن:

لا يستطاع من المعاجم معرفة الألوان المركبة...

أقول: وإذا عدم الدارسون أن يجدوا في «لسان العرب» الألوان المركبة، وهي من فضائل الصناعة الحديثة، فهل يكون ذلك عيباً، وهل يجد الأستاذ الكرمي ـ حفظه الله ـ هذه الفوائد الدقيقة في معجم Webster الأمريكي.

غفر الله لأصحابنا كم يبتدعون من عيوبنا ولا ينظرون إلا إلي محاسن أهل الغرب، وليس هذا بجديد، فلأمٌ المخطئ الهبَلُ كما قال الشنفري ـ رحمه الله ـ.

وقال الأستاذ المحاضر في «مأخذه» التاسع:

المعاجم علي الأغلب (كذا) تفضل المجازي علي الحقيقي، فإذا أردت الحقيقي وقعتَ في حيص بيص، وقد لمست ذلك أيضاً في «المخصّص» لابن سيده، وفي «فقه اللغة» للثعالبي، و«الألفاظ الكتابية» للهمذاني، و «المترادف والمتوارد» للشيخ إبراهيم اليازجي.

أقول: قوله: «المعاجم علي الأغلب تفضل المجازي علي الحقيقي» غير سديد، وذلك لأن المعاجم تبدأ بذكر المشهور فقد يكون المجازي أشهر من الحقيقي، وقد يكون العكس، وليس للمحاضر أن يجعل هذا قاعدة درج عليها أهل المعجمات. وقوله: «تفضل» غير وافٍ، فليس في الأمر تفضيل أو اختيار.

وقال الأستاذ في «مأخذه» العاشر:

عدم الإتيان بأمثلة لتوضيح المعني من أكبر عيوب المعجم العربي، وقد وجدت مثلاً في معجم الوسيط عن الفِلِزّ قوله: الفلزّ عنصر كيماوي يتميز بالبريق المعدني...

وهذا التفسير لايعني شيئاً، فهل الفلز نحاس أو فضة أو ذهب أو «ماذا».

أقول: أنا مع الأستاذ المحاضر في أن «الوسيط» قد أغفل أن يأتي بشيء دقيق ينصرف إلي حقيقة ثابتة في شيء من مواده، وإلي هذا أشار الأستاذ أحمد الخطيب في محاضرته، ولكن هذا ليس شيئاً عاماً شاملاً في طريقة الوسيط ففيه القدر الكبير من الأمثلة والشرح والتوضيح كما أشار إلي ذلك أهل الدرس، ولاسيما «الوسيط» في طبعته الثانية التي نقحت فزيد فيها وحذف منها أشياء كثيرة. وأما قوله: «أو ماذا» فنمط من ابتداع في باب العطف على طريقة الأستاذ المحاضر.

وجاء فى المأخذ الحادى عشر قول المحاضر:

التصحيف شائع في المعجم العربي، والغريب أنهم يعاملون الكلمة وتصحيفها كأنهما كلمتان منفصلتان، مثل: مزمز وهزهز، وانقَـرَعَ وانقَـدَع، وقبصة وقبضة، وبَجَر ونَجَر، وتَرَنَّـخَ بـه، وتَرَنَّح، وغَصَنَ وغَضَن وغَضَر، وغَمَصَ وغَمَضَ، وشَلَت وسلت، وانشَدَح وانسدح..

أقول: الكلم المصحّف وقع في المعجم وأضيف المصحّف حتي صار لغة وليس لنا أن نقول: إنه مصحّف، لأن ذلك قد حدث في زمان لاندركه. غير أنه لا سبيل إلي احتساب الكلمات التي أوردها المحاضر من المصحّف، ولا أدري كيف خيِّل للمحاضر أن يقول: مزمز وهزهز من الكلم المصحف، ولم يشر إلي الأصل منهما ليدل بذلك علي أن الكلمة الثانية من المصحف، والذي أراه أنهما أصلان، وإن خُيِّل إلي المحاضر أن الميم تشتبه بالهاء. ومثل هذا نقول في «انقرَعَ وانقدَعَ»، ولم يقل أحد من المتقدمين إن الأصل «انقرَع» وصُحِّفت إلي «انقَدَع» ولو دخل شيء من هذا لذكره أصحاب التصحيف والتحريف والمشتبه قبل أن يدركه السيد الكرمي فيثبته في محاضرته.

وليس أدل علي ابتعاد المحاضر عن المحجّة من أنه ذكر «قبصة وقبضة» وزعم أن التصحيف قد دأخلهما ولم يعيّن الأصل، وفاته أن أهل الذكر قرأوا في الكتاب العزيز: «فَقَبَضْتُ قبصةً من أثر الرسول» ٩٦ سورة طه بالصاد، والأصل الذي عليه أكثر القراءات بالضاد.

وهذا يعني أن الضاد والصاد من الأصوات التي تتعاقب في العربية، ثم إنها تتعاقب بين العربية والعبرانية ولو شئنا أن نذكر من هذا لكان لنا منه معجم صغير.

ولو كانت الكلمات التي جاء بها المحاضر من الكلم المصحف لوجدنا شيئاً منها لدى أهل

العلم المعنيين بالتصحيف كما أسلفت ومنهم أبو أحمد العسكري، وحمزة الأصفهاني وغيرهما.

ثم إن بين هذا الكلم الذي أتي به الأستاذ المحاضر ما يدخل في «اللغات» أي ماندعوه في عصرنا «اللهجات» فما كان بالسين في لغة من لغات العرب ورد بالشين في لغة أخري من لغاتهم، ألا نري أن المجد الفيروزابادي صاحب القاموس المحيط قد أفرد لهذا الكلم الوارد بالسين والشين كتاباً ذكره الذين ترجموا له، ولم يحمل ذلك علي التصحيف.

أقول: لو أن الأستاذ المحاضر قد توقف وصبر وشقي بجهد الدرس لأدرك أن هذا الذي حمله علي المصحف لم يكن منه، فليس «رزم ورزح» منه، ولا «رتوة وربوة» منه أيضاً وإن تشابه الرسم، ولو كان ذلك لفطن له أولو العزم من الثقات العلماء قبل أن نُهرَع نحن في آخر هذا الزمان فنحمله على غير جهته فنكون كحاطب ليلٍ، أو كمن يهرف بما لايعرف.

وجاء في المأخذ الثاني عشر قول المحاضر:

إغفال المعاجم لكثير من صيغ الأفعال كإغفال سَرَّع بمعنى عجَّل، وثَخَّنَ بمعنى غلَّظ، ورَشُدَ بمعني صار رشيداً...

أقول: قد تغفل المعاجم جمع كلمة لأنه معروف مشهور، وقد تغفل ذكر أشياء أخري كان حقها أن تذكر كما بين المحاضر، ولكن شيئاً من هذا الذي لم يذكر في المعاجم معروف كاشتقاق حامض وعاجل وفاحم وغني وعمي... وأنت إذا قرأت هذه المواد وجدت في حشوها ما يعين على إدراك هذه المسائل الصغيرة. ألا تري أن من التزيد أن يقال: إن «لسان العرب» ليس فيه أصل «غني» و «عمي».

ليس شيء من هذا. فأما «سَرَّع» و «ثَخَّن» فإن افتقدهما الأستاذ المحاضر فذاك أنهما لم يكونا من المسموح المشهور في تلك العصور، وإنما جدّا بعد ذلك قياساً علي غيرهما، وهذا التوليد الجديد إيذان أن اللغة في مسيرتها المباركة تستجيب لحاجات الناس، أو قل إن الناس وجدوا فيها هذه السعة فأفادوا من ذلك.

وجاء فى المأخذ الثالث عشر قوله:

المعاجم في كثير من الأحيان لا تفرّق بين الصفة والاسم فهي تقول مثلاً: الرَّخْف هو الزبد الرقيق المسترخي والعجين الكثير الماء، لكنها لاتقول هل الكلمة اسم فقط لاصفة، أي

أنه لايجوز أن يقال عجين رَخْف، وكذلك الدُّلوف أي العُقاب السريعة، ولكنها لاتقول: عقاب دلوف...

أقول: أقصر أيها المحاضر الجليل ولا تبتئس، ولا يشتبه عليك الأمر فهو أيسر من ذلك، ولو أدركت أن العربية تشيع فيها الصفة حتي تنزل منزلة الموصوف لعلمت الأمر، فإذا أدركت هذا عرفت أن الراح والصهباء والسلافة والمدام وغيرها من نعوت الخمر انصرفت للخمر واشتهرت حتي أنزلت منزلتها، فلانطالب صاحب المعجم أن لم يذكر أن «الصهباء» صفة، بل جعلها من أسماء الخمرة، ومثل هذا يقال في المهنّد والصارم والحسام والمخذم وغيرها. وحكاية ابن خالوية مع أبي فراس في مجلس سيف الدولة مشهورة معروفة، وما أظن أن المحاضر يجهل هذا، وقد أشار في أول المحاضرة إلي أنه قد انصرف إلي الكتاب القديم ووقف علي العربية فنال من عجرها وبجرها ماتجاوز الكفاية فصار يصنع المعاجم.

وأختم هذه الإلمامة الموجزة بما كنا نحفظ أيام الطلب من عينية النابغة التي يقول فيها:

وبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ ... من الرُّقشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

وهذه «الرقشاء الضئيلة» هي الحية، وقد أنزلت الصفة منزلة الموصوف، وذاك وجه حسن من فنون القول.

انتهي الكلام علي «مآخذ» الأستاذ المحاضر في المعاجم، ولننتقل إلي شئ يتصل بمتن اللغة مما كان للمحاضر فيه ميدان فسيح فنقول فيه ما بدا لنا أن نقول فيما يستحق أن يستدرك فيه أياً كان هذا الاستدراك.

بدأ المحاضر هذا الجزء من المحاضرة بالكلام علي الفعل الثلاثي وحركة العين في ماضيه ومضارعه فذكر قول أبي زيد الأنصاري (ص ٢٥٧):

إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي ماضيها علي «فَعَل» فأنت بالخيار إن شئتَ قلتَ «يفعل» بضم العين، أو «يفعِل» بكسر العين.

ثم عقب المحاضر على قول أبى زيد فقال:

وهذا القول لا يشمل الأفعال التي صحّ فيها الوجهان مثل فَسَق وفَسَدَ وعَرَج وعكف... وأقول: ولم يشر إلي المراد بـ «الوجهان» أيكونان ضم العين في المضارع أو كسرها، أم شيء آخر. وإني إذ أتساءل هذا التساؤل لأني لم أعرف أن «فَسَدَ» مضارعها «يفسد» بالضم أو «يفسد» بالكسر وكذلك سائر الأفعال الأخري، والذي أعرفه من أمرها أنها مضمومة العين في المَضارع وليس الكسر وارداً ولو علي لغة ضعيفة.

وقد جاء في «فَسَدَ» الماضي «فسُد» بضم السين وقالوا فيها: لغة رديئة.

وقال: ثم إن هذا القول (أي قول أبي زيد) لا يفرّق بين: حلَّ الرجلُ العقدة، وحَلَّ الرجل في البلدة، فالمضارع من الأول «حَلَّ يحلُّ»، ومن الثاني «يحِلُّ»...

أقول: كأنّ الأستاذ قد قرَّ في نفسه أن ما لاحظه كثيراً في الاستعمال قاعدة لغوية، وفاته أن العربية لاتخضع إلي ما خُيِّل للكثيرين أنه قاعدة فقد قرأنا في الكتاب العزيز: ﴿ولايزال الذين كفروا تصيبهم بما صنَعوا قارعة أو تحُلُّ قريباً من دارهم﴾ ٣١ سورة الرعد.

إن الفعل «تحُلّ» جاء بضم العين خلافاً لما توهم الأستاذ المحاضر، فأما «يحِلّ» بكسر الحاء فقد ورد في الكتاب العزيز في جملة من الآي بمعني «كان حلاً أو حَلالا» نحو قوله تعالي:

﴿... فإنْ طلّقها فلا تحِلّ له من بعد حتي تنكح زوجاً غيره﴾ ٢٣٠ سورة البقرة.

وقد تأتي «يحلّ» بكسر العين معني ينزل كما في قوله تعالي:

﴿كُلوا من طيِّبات ما رزَقناكم ولا تطغَوا فيحِلَّ عليكم غضَبي﴾ ٨١ سورة طه.

وكأن الأستاذ المحاضر انتهي إلي هذا الذي دعوته «قاعدة تخيّلوها» فقال:

ويظهر أن ضم العين أو كسرها في المضارع الصحيح له علاقة بكون الفعل متعدّياً أو لازماً.

وقال فى الصفحة (٢٥٩):

والمعاجم أحياناً تسقط بعض الصفات، وقد تستبدل إحداها بالأخري، فالفعل «مَرِضَ يَمرَض مَرَضاً» يكون منه «مَرِض» لا «مريض»، وجمع «السمَرِض» «مَرضَي»، وجمع «المريض» «مرضاء».

وتقول المعاجم: «رقيق» بدلاً من «رَقّ» أي «رَقِق».

وتقول المعاجم: «عَجُمَ يعجُم عُجمة» فهو «أعجم» وتقول إن «أعجم» من هذا الفعل من الشواذّ، والصحيح: أن «أعجم» من صيغة أخرى وهي «عَجِمَ يَعْجَمُ عَجَماً» فهو أعجم، وهذه الصيغة لاتذكرها المعاجم.

أقول: وفي جملة هذه الأسطر ما يستحق أن يوقف عليه طويلاً وذلك أن الأستاذ المحاضر قد وطّن نفسه أن المعجم أسقط أشياء، وهو يريد من غير شك صاحب المعجم، وربما أراد جمهرة اللغويين الأقدمين. وإذا كان هذا فقد وَهِمَ أعظم الوهم وقسا علي أولئك الأفذاذ ممن خدموا العلم خدمة صادقة.

أقول: لم يُسقط هؤلاء شيئاً من مواد العربية فيستبدلوا به آخر يَسُدُّ مسدَّه، ولِمَ يسقطون وزان «فَعِلْ» من الفعل «مَرِض» ليصيروا إلي فعيل وهو «مريض»؟ وكذلك في سائر ماظن أنهم أسقطوه.

هذه مسألة أولي، فأمّا الثانية فقد توهم أن ما جاء كثيراً من الصيغ في فعل من الأفعال الثلاثية هو قاعدة، وهذا التوهم مظنة الخطأ فقد خرج عن هذا الكثير شيء غير قليل كان سبباً في ألا يُجروا الكثير علي أنه قاعدة مقررة. ومن هذا جاء «مريض» ولم يأت «مَرِض»، وإذا كان هذا لم يرد فلا يعني أن اللغويين أسقطوه، ومثل هذاكثير.

وأما الثالثة فمسألة أبنية الجموع في العربية فقد قرر المحاضر أنّ «مرضَي» جمع «مَرِض» الذي سقط من المعجمات كما توهّم، و «مُرضاء» جمع «مريض». وهذا يعني أن المحاضر قد قرر أن بناء «فعيل» لايكون جمعه إلا «فُعَلاء»، وهذا شيء لانتحققه في العربية قاعدة مطردة كما ظن المحاضر.

إن ما جاء علي «فعيل» قد يجمع علي «فَعْلي» وليس هذا غريباً أو شاذاً نحو: «جريح» وجمعه «جَرحي» و «قتيل» جمعه «قتلي». وإذا أخذنا بما قال المحاضر فلابد أن نفترض أن «جرحَي» و «قتلَي» جمعا «جَرح» و «قَتل» مثل «مرض» الذي ادّعي المحاضر وجوده ولكن اللغويين أسقطوه. ولما كنا لانقبل «جرح» و «قتل» فكذلك نرفض وجود «مَرِض».

ولنعد إلي الجمع فنقول: إن أبنية التكسير لاتقيد بأوزان معينة في الاسم المفرد، بل يكون شئ من ذلك علي سبيل الكثرة، ألا تري أن «أسير» يجمع «أسرَي» و«أُسارَى» و «أَسارَي». وأن «بري» يجمع «أبرياء» كما يجمع «بُرَاء» وهذا الجمع الثاني هو الذي قرره المحاضر في بناء «فعيل» ليس غير، ويجمع براء.

ويجمع «كريم» «كُرَماء» كما أراد المحاضر، ولكنه يجمع علي «كرام» أيضاً.

ويجمع «شريف» علي «أشراف» و«شُرَفاء».

ويجمع «مجيد» علي «أمجاد»، ولم يُسمَع «مُجَداء» كما قرر المحاضر.

ويجمع «طبيب» «أطبّاء» و «أطِبّة».

ويجمع «أبيّ» علي «أباة» ليس غير. ويجمع «أحمق» علي «حَمْقي» والكثير في جمع «أفعل» «فُعْل». ويجمع «غازٍ» علي غُزاة ومثله «حام» حُماة، غير أن «غازٍ» جمع علي «غُزّى» كما ورد في الكتاب العزيز: ﴿أو كانوا غُزّى﴾ ١٩٦ سورة آل عمران.

وهذا الجمع غريب لأن ما كان علي «فاعل» معتل الآخر فجمعه علي «فُعَلَة» مثل «دعاة» و«قضاة».

ولايجمع علي «فُعَّل» إلا فاعل صحيح الآخر نحو «ركَّع» و «سجَّد» جمعا راكع وساجد.

وهكذا يتبين لنا أن أبنية الجمع المكسَّر لا ينظمها ضوابط تجري مجري القاعدة.

وأما الرابعة فقول المحاضر في «أعجم» الذي فعلُه «عَجُم يعجُم عجمة»:

الصحيح أن «أعجم» من صيغة أخرى هي: «عَجِمَ يعجَم» مثل «فَرِحَ» فهو أعجم.

أقول: كأنما أراد المحاضر أن يجعل من المطرّد قاعدة، وليس المطرّد إلا الكثير ليس غير فقد جاء من «خَطُبَ يخطُب» بمعني صار ذا لون أحمر، «أخطب»، والكثير في «أفعل» أن يأتي من «فَعِلَ يفعَل».

ومثل هذا «أحمق» فقد ورد من «حَمُق يحمُق».

وقال الأستاذ المحاضر فى الصفحة (٢٥٩):

والمعاجم تخلط بين هذه الصيغ، فهي تقول مثلاً: عَنَدَ يعنَد، وعَنَدَ يعنِد، وعَنُدَ يعنُد عُنوداً، تقول ذلك دون تمييز.

أقول: لم أتبين وجه الخلط فيما ذهب إليه المحاضر، والذي أدركه أن الفعل جاء علي ثلاثة أوزان وليس من فرق بينها.

لعل الأستاذ المحاضر ظن أن ما جاء علي فَعَل يفعُل، وما وَرَدَ علي فَعَلَ يفعِل، وفَعُلَ يفعُل وثلاثة الأوزان الأخري يختص كلٌ منها بخصائص، وكأنّ هذه الخصائص قد أنزلت لدي المحاضر منزلة القواعد الثابتة فلا يحاد عنها.

ولو عرفنا أن العربية واسعة، وأن من سعتها أن شيئاً كثيراً فيها حادَ وابتعد عن الشائع المألوف، لأدركنا أن لا سبيل إلي القول بـ «الخلط» و «الخطأ» و «التشويش» كما أشار الأستاذ المحاضر.

ومن أمثلة ما وقع فيه الأستاذ المحاضر جعله أن مصدر الأفعال التي علي وزن «فَعُلَ يفعُلُ» هو فَعالة أو فُعولة، والوصف منها هو «فعيل» فقال مثلاً:

وتقول «المعاجم»: «عَنُف يعنُفُ عَنافةً» الرجلُ بغلامه، فهو عانف. والصحيح أن «عَنُفَ يعنُفُ عَنافةً» فعل لازم فلا يقال عانف بل هو عنيف.

أقول: ولابد من وقفة مفيدة علي قول الأستاذ المحاضر. لقد خطّأ الأستاذ المحاضر ما ورد في المعجم فقال: لا يصحّ «عانف» وصفاً من الفعل «عنُفَ يعنُفُ» وجعل السبب المانع أن الفعل لازم.

وهذه حجة باطلة فقد ورد من «فَعُل يفعُل» وهو لازم كلُّه وصف علي «فاعِل» فقد جاء من «نبُهَ» «نابِه» كما جاء «نبيه»، و «شاعر» من «شعُر» و «طاهر» من «طهُر»، و«مجيد» و «ماجد» من «مجُدَ».

ومثل هذا «فَعِل يفعَل» اللازم الذي يأتي الوصف منه علي «أفعل» و «فَعيل» و «فَعلان» نحو: أحمر وأعمي، من «حَمِر» و عَمِيَ»، وبخيل وكحيل، وعطشان وريّان، غير أننا نجد من هذا ما جاء علي فاعل مع لزومه مثل ظاميء وساهر وباخل.

ولا نستطيع أن نقيد الوصف بـ «فعيل» من الأفعال الدالة علي الصفات الثابتة وهي من باب «فَعُلَ يفعُل» فقد جاء من ذلك «شُجاع» من «شَجُع» و «جبان» من «جبُن»، و«عذْب» من «عَذُب» وغير ذلك. كما أن المصدر من هذه الأفعال لايقتصر علي فَعالة وفُعولة كما أوماً المحاضر، أو كما يفهم مما جاء به فقد جاء «الجُبْن» من «جبُن» و «العظمة» أو «العِظَم» من «عَظُمَ» و«الحُمْق» أو «الحَماقة» من «حَمُقَ»، وغير هذا كثير.

وقال السيد المحاضر:

وتقول المعاجم: فَطِن به وله وإليه، يفطَن ويفطِنُ، وفَطُنَ يفطُن فَطْناً وفِطْناً وفُطناً وفَطَناً وفطنةً وفُطونة وفَطانةً وفِطانة وفطانية، تقول ذلك دون تمييز بين صيغة وأخري.

أقول: إذا كان صاحب المعجم أو قل اللغويون القدامي قد ذكروا هذه الصيغ ولم يميزوا فكيف يسوغ لنا أن نميّز علي وفق ما نتخيله قاعدة صحيحة جرياً علي الكثير المشهور؟.

إن هذا الذي اطمأنّ إليه المحاضر وجعله قاعدة لم يغب عن القدماء، ولكنهم لم يروا من الاستعمال المشهور ما يجعلهم أن يجروه مُجري الكثير المشهور، ومن أجل ذلك اكتفوا ببسطه، إن كثرة هذه الصيغ تدل من غير شك علي كثرة «اللغات». وعلي هذا ليس لنا أن نُهرَع إلي القول بالخلط والخطأ فيصح فينا قول أبي نواس:

حفظتَ شيئاً وغابتْ عنك أشياءُ

ومن الأمثلة التي زعم المحاضر أنها من باب «تخليط الأوزان» قوله:

والمعاجم تقول: رَعَنَ يرعَنُ، ورَعُنَ يرعُنُ رُعونةَ ورَعَناً كان أرعَنَ. وفي هذا تخليط في الأوزان، والصحيح أن يقال: رَعِنَ رَعَناً فهو أرعَن، ورَعُنَ يَرعُنُ رعونةً فهو رَعْن، وتركت المعاجم (رَعْن) وأخذت (أرعن).

أقول: ليس من «تخليط الأوزان» كما زعم المحاضر ذلك أن الوصف «أرعن» هو للفعل المفتوح العين ماضياً ومضارعاً، وللفعل المضموم العين ماضياً ومضارعاً، ولايختص «أفعل» بالفعل المكسور العين ماضياً مفتوحها مضارعاً. ومصدر «التخليط» الذي ادّعاه المحاضر اعتقاده خصوصية «أفعل» بالوزن الأخير وليس هذا صحيحاً فقد قالوا: أحمق والفعل «حُمق» مضموم العين، وقالوا: أخطّب والفعل «خَطُب» مضموم العين أيضاً، ومثل هذا «أرعن» والفعل «رعُن».

وحين آمن المحاضر بما اعتقده قاعدة في «أفعَل» افترض وجود «فَعِلَ يفعَل» في «أرعَن» ولم ينص أحد من أهل اللغة علي وجوده.

ومما اتّهم المحاضر به «المعاجم» قوله في آخر الصفحة (٢٥٩):

وقد تخلط المعاجم بين الأفعال فتعتبر الواحد منها كما لو أنه فعل جديد، فالفعل «كَبْكَبَ» هو الفعل «كَبَّبَ» والفعل «تَكَبْكَبَ» هو الفعل «تَكَبَّبَ»...

والفعل «كَبْكَبَ» هو الفعل «كَبَّبَ» خُفِّفَ إلي «كَبْكَبَ».

أقول: وليس «كَبَّبَ» مخفّفاً من «كَبْكَبَ» فكلاهما أصل، وإن دلالة الثاني ذات خصوصية خاصة، وزعم المحاضر أن المعاجم لاتذكر اشتقاق كلمة «غنيّ» مع أنها تذكر اشتقاق «فقير» وتقول: من «فَقُر يفقُر فقارةً».

ولا أدري كيف لاتذكر المعاجم أن «غني» الوصف من «غَنِيَ» الفعل؟ رُبّما لم يأت بالتصريح إن الوصف «غنيّ» من الفعل، ولكنه معلوم لا حاجة إلي التصريح به بعد ذكر الفعل «غني».

ثم قال: إن المعاجم تذكر «عَبْل» ولا تذكر أنها من «عَبُلَ يعبُل عُبولةً»، كما لا تذكر اشتقاق «عتيد».

أقول: وليس هذا من العيوب فقد يلمح الناظر في المطوّلات من المعجمات هذه المسائل ويدركها من غير أن ينص عليها.

وقال: المعاجم تذكر «عَجْباء» ولا تذكر «أعجَب».

وأريد أن أقف علي هذا فأقول قد ترد صفات علي «فعلاء» ولم يُعرف لها «أفْعَل» مثل: «ليلة لَيْلاء» وليس في العربية «أَلْيَلَ»، ومثل هذا امرأة حَسْناء، ولا يقال للذكر «أحسَن»، وكذلك ليلة «شيْباء» وهي معروف في نعوت الليالي ومثل هذا كثير.

وقال:

وتقول المعاجم: «عَجِفَ يعجَفُ، وعَجُفَ يعجُف عَجَفاً» دون تمييز بين «عَجِف يَعجَفُ فهو «أعجَف»، و«عَجُفَ يعجُف عَجافة» فهو «عجيف». والغريب أنها تقول: إن جمع «أعجَف» «عجاف» وتقول: إنه شاذ، والصحيح أن جمع «أعجَف» «عُجْف»، وأما «عِجاف» فهي جمع عَجيف فلا شذوذ.

أقول: إذا ادعي المحاضر أن القدماء لم يميزوا بين «فَعِلَ وفَعُل» في مصدر الفعل عَجِفَ وعَجُفَ» وجعلوه واحداً هو عَجَفاً فذاك ما وصلوا إليه، وليس لهم أن يفترضوا أن شيئاً قد سقط فاكتشفه المحاضر وخفي أمره علي المتقدمين من علماء العربية.

لقد جاء الوصف من «عَجِف» المكسور العين و«عُجُف» المضموم العين واحداً أيضاً هو «أعجف» ولم يذهبوا كما ذهب المحاضر إلي وجود «عجيف» الذي لم يهتدوا إلي أثره، أما المحاضر فقد استقر في علمه أن «فعيل» خاص بـ «فَعُلَ يفعُل» وما دَرَي أن العربية القديمة واسعة بسعة «لغاتها». ولقد أشرنا إلي مجيء «أفْعَل» من الفعل المضموم العين.

وكأنه أنكر أن يكون «عجاف» جمعاً لـ «أعجَف» شذوذاً، فجعل هذا من الخطأ لأنه افترض باديء ذي بدء وجود «عَجيف» وهو غير معروف وإنما قاسه المحاضر علي نظائره.

لقد تصور الأستاذ المحاضر أبنية زعم أنها موجودة ولم تذكرها المعاجم، وحين قرر هذا لم يهتد إلي تقريره هذا من أنه وجد في كلام العرب تلك الأبنية، ولو كان قد فعل هذا واستدرك به علي المعجم القديم لكان من المجتهدين الذين أضافوا ما كان حقُّه أن يدخل المعجم.

لم يفعل هذا وإنما ذهب إلي قراره تصوراً معتمداً علي الكثير الذي يأتي علي شاكلة ما ادعي أنه سقط من المعجم ومن ذلك قوله:

وتقول المعاجم: «شَخُتَ يشخُت شُخوتةً» فهو «شَخْت» فليس لهم أن يفترضوها كما افترضها السيد المحاضر، ولذلك جعلوا «شَخيت» مثل «شَخْت» وليس المصدر إلا واحداً هو «شُخوتة».

وقال المحاضر في الصفحة (٢٦١):

وتقول المعاجم: (سَمُرَ يَسمُرُ سُمْرَةً) وهذا يخالف ما جاء عن «زَرِقَ يزرَق زَرَقاً» فهو «أزرق»، و«شَقِرَ يشقَرُ شَقَراً» فهو «أشقر»، ومن الغريب أن المعاجم لا تذكر اشتقاق «أحمر» هل هي من «حَمِرَ يحمَرُ» أم من «حَمَرَ يحمِرُ».

أقول: لا أدري ما الغرابة في مجيء «سَمُرَ يسمُرُ سُمْرَةً»، وقد عرفنا أن مصادر الأفعال الدالة علي الألوان يغلب عليها «فُعلة» مثل: الحُمرة والصُفرة والخُضْرة»، و «الزُرقة» أكثر من «الزَرَق» وكذلك «الشُقرة» أكثر من «الشَقَر» وقد أشار إليهما المحاضر ولم يشر إلي الكثير وهو «فُعلة».

واشتقاق «أحمر» من «حَمِرَ يحمَرُ» وليس ذلك غريباً فإن لم يجده المحاضر في المعجم فقد عرفه أهل اللغة وكتب الصرف تذكر هذه المسائل فتقطع بها.

ومما عدّه المحاضر «تشويشاً» قوله:

وهذا التشويش موجود مثلاً في «غامَ البعير يغيمُ غَيْماً» فهو «غَيْمان»، والصحيح «غَيِمَ يَغْيَمُ غَيْماً» فهو «غَيْمان»، ومن أمثال هذا الفعل «عَيِطَ يَعْيَطُ عَيَطاً» و «عَيِنَ يَعْيَنُ عَيَناً».

أقول: ليس في الأمر من خطأ حتي ينبري المحاضر فيقول: والصحيح... و«غام البعير يغيم غيماً» فهو غَيْمان صحيح والفعل أعلّ وأصله مع علته: «غَيِمَ يَغْيَمُ» والإعلال هو الكثير في العربية أي سلب العلة فلا تقول: «قَوَلَ وبَيَعَ» بل نقول: «قال وباع»، وعلي هذا فالإعلال هو القاعدة الكثير، وما بقي علي علّته فهو خلاف القاعدة وهو القليل ومنه «عَيِطَ وعَيِنَ» اللذين جاء بهما المحاضر.

قلت إنّ بقاء العلة قليل في العربية ومنه استَحْوَذَ واستنوق الجمل وغيرهما.

وقال أيضاً في الصفحة نفسها:

والمعاجم تقول: إن «القَحامة والقُحومة» مصدران ليس لهما فعل، والصحيح أن «القحومة» في فعل «قَحُمَ يقحُمُ قُحومةً» فهو «قَحْم»، وأن «القَحامة» من فعل «قَحِمَ يقحَمُ قَحامةً» فهو «قحيم».

أقول: ما نسبه المحاضر إلي المعاجم صحيح وأن المصدرين لافعل لهما أي أن فعليهما منسيّان وهذا كثير في العربية فقد قالوا إن «أيضاً» مصدر نسي فعله «آض يئيض»، وقولهم: نُسيَ فعله أي أنه غير موجود استدلوا عليه قياساً علي نظائره.

وقالوا في «يَدَع ويَذَر»: فعلان مضارعان نسي ماضيهما وهما «وَدَعَ» و «وَذَرَ».

وقالوا في: «فوضي» و «شتّي»: جمعان لفضيض وشتيت وكلاهما منسيّ.

أما قول المحاضر والصحيح فحقيقته التصوّر والقياس علي النظائر، وقد ذهب إلي أكثر من هذا فقد جاء بالوصف من الفعلين اللذين لم يعرفا فقال: من «القحومة» جاء الوصف «قحم» ومن «القحامة» جاء الوصف «قحيم» وكلاهما من التصور الذي لم يؤيده المسموع في العربية. وعلي هذا لم يكن من خطأ يضطر المحاضر إلي التصحيح.

ومن أوهام المحاضر ما تخيّله في الفعل «قَذَرَ» فقد جاء بصيغ من أفعال وصفات لاوجود لها في العربية وادعي أن المعاجم أخلّت بها. ولو أنه وجد شيئاً منها في كلم العرب لكان له حجة يستدرك بها ما فات المعجم علي نحو ما صنع المتقدمون في «فصيح ثعلب» حين صححوا له واستدركوا عليه فسمّوا مصنفاتهم «فائت الفصيح» و «تصحيح الفصيح» ونحو هذا.

ومثل هذا كان كلامه في «عَقَدَ» باختلاف معانيها مما يقتضي اختلاف الأبنية.

وفي المحاضرة أفعال أخري ذهب فيها المحاضر إلي شيء معين لاتذكره المعجمات معتمداً فيه علي القياس علي الكثير وهذا مما يجب ألا يؤخذ به لأن نتائجه إضافات كثيرة لم تعرف في لغة العرب.

وإذا اجتزىء بهذا القدر مما ورد في أبنية العربية واجتهاد المحاضر فيها أري من المفيد أن أختم هذه البسطة بالكلام علي خروج المحاضر عن أساليب العربية في الاستعمال الفصيح المشهور فأقول:

١- جاء فى الصفحة (٢٥٠) قول المحاضر:

فأنا أعود فأقول: إنني أتكلم عن الموضوع...

أقول: والصواب: علي الموضوع، والكلام علي الشيء لا عنه.

٢- وجاء فى الصفحة (٢٥٤) قوله:

... ولاسيما فيما يتعلق بأعضاء الجسم...

أقول: استعمال «لاسيما» هذا هو استعمال حديث، وذلك لأن «لاسيما» يجب أن تلحق باسم صريح معرفة أو نكرة وله أحكام في كل منهما، قال امرؤ القيس:

ولاسيّما يوم بدارةِ جُلْجُل

وتقرأ: يومٌ، ويومٍ، ويومـاً.

٣- وجاء فى الصفحة (٢٥٥) قوله:

المعاجم علي الأغلب تفضّل المجازي.

أقول: والصواب: في الأغلب.

٤- وجاء فى الصفحة (٢٥٦) قوله:

... ولكنها لاتقول: هل الكلمة اسم فقط لا صفة...

أقول: لقد نبّه اللغة أن «هل» لا تباشر الاسم، والصواب: هل تكون الكلمة...

٥- وجاء فى الصفحة (٢٦١) قوله:

هل هما من «رَوِبَ يَرَوَبُ رَوْباً» أم لا.

أقول: أشرنا إلي أن «هل» لا تدخل علي الجملة الاسمية أو أن الاسم يتبعها. ثم إن «هل» لا يأتي بعدها المعادل وهو «أم»، بل يأتي بعد الهمزة.

٦- وجاء فى الصفحة (٢٦٥) قوله:

بل نضدّي عديدون من أصحاب الفضل...

أقول: أراد المحاضر بـ «عديدون» «كثيرين». والصواب أن «عديد» بمعني «عَدَد» ولكن المعاصرين جعلوها بمعني «كثير» فقالوا مثلاً: أسباب عديدة وغيرها. وبدلّنا علي أن «عديد» بمعني «عَدَد» قول السموأل:

تعيرُنـــا أنّـا قليـل عَديدُنـا فقلتُ لهـا: إن الكـرامَ قليـلُ

وقد خصّ المحاضر الجزء الأخير من محاضرته بالتعريب وكيف قصّر المعاصرون في وضع المصطلح بترجمته من الانكليزية في حين أشار إلي إحسان الأتراك العثمانيين في هذا الباب فذكر طرفاً من مصطلحاتهم في الرياضيات ولعلوم.

ثم ختم المحاضرة متهكماً بتقصير الشعراء وأهل العلم في عصرنا فقال:

... واختلط الحابل بالنابل وضاعت المقاييس والمعايير في الشعر والأدب واللغة حتي صح أن يقال:

وتسـابقـت عـرج الحميـر فقلـت مـن عـدم السوابـقْ

وليته لم يستشهد بالبيت ـ غفر الله له ـ فمن هو المبّرأ من العيب، ولا تعدم الحسناء ذاما ورحم الله امرءاً عرف قدره فوقف عنده.

نظرة نقدية في اللغة اليمنية
في المعجمات العربية

بين يدى البحث:

لقد أستوفي الدكتور هاشم الطعان ما ورد من الألفاظ اليمنية في (المعجمات) وكتب اللغة والمصادر التأريخية، وهيأ هذا العمل فرصة للدارسين.

ولابد لي قبل البدء بهذا الدرس أن أمهد له بشيء يتصل بالوضع والانتحال في اللغة. لقد عرف أهل الدرس الانتحال والكذب والتزيد في الشعر القديم، وكتب فيه مؤرخو الأدب، وأنت تقف علي هذا في «طبقات فحول الشعراء» وفي كتاب «الأغاني» وغيرهما. وقد كان شيء مثل هذا في الأخبار التاريخية التي تتصل بالفرق والطوائف. وأما الموضوع في الحديث الشريف فأمره معروف.

ولم يعرض أهل الدرس للموضوع المرتجل من المواد اللغوية. وكأني ألمح طائفة من هذا في الأبنية الرباعية والخماسية، ذلك أن طائفة كبيرة من هذه المواد لاتشير إلي معني واضح فأنت تجد فيها مايدل علي الصفات غير المحدودة، ولا تعرف من حال الموصوف بها شيئاً. لعلك تقف على ما هو «صلب شديد» فتجد طائفة من الرباعي، وما هو فوق الرباعي ينصرف إلى هذا، وإلى «الضخم» وما يشبه هذا من الصفات. ثم إنك لاتجد حضوراً لهذه المواد في نص قديم، بل هي مواد يتيمة ليس لك أن تصف بها موصوفاً معيناً وهي أيضاً أسماء وأفعال ومصادر لانخلص منها إلي فائدة معينة.

وأني لأميل إلى صرف هذه المواد إلي الموضوع المصنوع، ولنقف على طائفة من هذه[1]، ثم نغادرها إلي الكلام علي الألفاظ اليمنية التي لاتحتمل الصدق، ودونك شيء مما وقفت عليه من هذا الذي احتمل فيه الكذب:

البِرْشاع: الذي لا فؤاد له[2].

البحْظلة: أن يقفز الرجل قفزات اليربوع، يقال: بَحْظَل يُبحظِل بحْظَلة.

أقول: لو أن أبن فارس قد وجد الفعل مستعملاً في نص من النصوص لكان عليه أن يثبته مستدلاً علي هذه الهيئة الخاصة.

البُهْصُلة: هي القصية، والبُهْصُل: الجسيم، وحمار بُهْصُل: غليظ.

وهل لي أن أفيد شيئاً من «البهصِلة» أصفة هي لامرأة أم لحيوان أم غير هذا مما لايعقل ثم أيكون «البهصل» هو المذكر، ولِم خص به الحمار؟

بلْعَث: ورجل بَلْعث: سيىء الخلق.

أقول: وقول ابن فارس: «رجل بلعث» ليس من النصوص التي تعتمد لأنه مصنوع.

البَهكَثة: السرعة فيما يأخذ فيه (الإنسان من عمل).

وابلَنْدَجَ: المكان: تسع، وابلندج الحوض: اذا انهدم.

أقول: ولِمَ لم تكن «ابلندج» مع كلمة «الحوض» بمعني «اتسع» كما هي مع «المكان»؟

بَخْذَع: يقال: ضربَه إذا قطعه بالسيف.

بَلطَحَ: الرجلُ: إذا ضرَبَ بنفسه الأرض، ويقال: بلدحَ.

بزْمَخ: الرجل، تكبر.

تبحضل: لحمه: غَلُظَ. أقول: وكأن ابن فارس قد نسي «البحضلة» التي بدأ بها هذا الباب وجعلها بمعني أن يقفز الرجل قفزات اليربوع. وكان أهل اللغة فرقوا بينهما في الضاد والظاء.

البْردس: الرجل المنكر.

وبلْذَمَ: الرجل: فرق فسكت (بالدال والذال).

وبزذن: الرجل برذنة، إذا ثقل واشتقاق (البرذون) منه.

أقول: والعكس هو الصحيح أي إن الحيوان (البرذن) هو الأصل. ومنه ولد الفعل.

وتبزعر: الرجل: إذا ساء خلقه. وشاب (برذع) و (برذوع): ممتليء تام.

أقول: كأن القلب الذي عرض للكلمة ذهب بها إلي معني بعيد آخر يختلف كل منها عن الأخر حسناً وقبحاً.

برزل: ورجل برزل وبرزول: ضخم.

والمبرطس: الذي يكتري للناس الإبل والحمير، والفعل: البرطسة.

برعس: وناقة برعس وبرعيش: غزيرة.

برشط: الرجل اللحم: إذا شر شره.

البركلة: المشي في طين، أو الخوض في ماء.

بلعس: وناقة بلعس: مسترخية اللحم.

بلخص: الرجل وبلسم: إذا كره وجهه.

وبلهس: أسرع في مشيته.

وبللاص وبلهص: عدا.

البعثوط: سرة الوادي.

بلعك: وناقة بلعك. مسترخية مسنة.

بعكنة: ورملة بعكنة: غليظه.

تبغثرت نفسي: غثت.

وابرنتيت ابرنتاء: إذا تقدمت.

وتبربس الرجل: إذا مشي مشياً خفيفاً.

وتبربست الشيء: طلبته.

عبلهن الرجل: خرج من ثيابه.

البجارم والبجاري: الدواهي.

والمبرنشق: الفرح المسرور، قال الأصمعي: حدثت الرشيد بحديث فابرنشق.

أقول: إذا كان حديث الأصمعي صحيحاً..

ابرنتيت للأمر: إذا استعددت له.

أقول كأن ابن فارس وأصحاب المعجمات إذا قالوا «ابرنتيت» وجعلوا بعد الفعل «للأمر» ذهبوا به إلي غير المعني الأول الذي أثبتوه قبل بضع كلمات!!

ومما جاء من كلامهم على أكثر من ثلاثة أحرف أوله تاء.

الترتب: الأمر الثابت.

الترخم في قولهم: ما أدري أي ترخم هو، أي لا أدري أي الناس هو.

والتربوت من الإبل: الذلول.

ومما جاء من هذا مما أوله الجيم:

أجلوذ: اذا أسرع: والجلذي: الشديد من الأمر.

أقول: ورد الفعل «اجلوذ» والفعل «احرنجم» في كتب الصرف، ولم أر نصاً جاء فيه هذا.

والجحنفل: الغليظ الشفة.

والجرنفش العظيم الجنبين.

والمجرنمز: المجتمع كأنه من الجراميز وهو الثقل.

الخرمل والخذعل: المرأة الحمقاء.

الخزخر: القوي.

الخجوجي: الطويل.

ورجل خنشليل: ماض.

ومما أوله الدال:

دنقش الرجل دنقشة إذا نظر وكسر عينه.

والدقلص والدلمص: البراق.

والدمكمك: القوي.

والدفناس: الأحمق.

والدردس: الكبير المسن.

والدغاول: الغوائل.

والادرنفاق: السير السريع.

وأدرمج إذا دخل في الشيء.

ومما أوله الزاي:

الزغرب: الماء الكثير.

الزنترة: الضيق.

الزرنقة: السرعة.

المزمهل: الماء الصافي.

ويثال «ازمهرت» الكواكب إذا لمعت.

و«ازلأم» القوم اذا ركبوا ونصت بهم إبلهم، ويقال: إزلام القوم إذا جمعوا. وازلأم النهار إذا ارتفع ضحاه.

و«الزعبج»: سحاب رقيق: فله الفراء. وأنكر أبو عبيد أن يكون (الزعيج) من كلام العرب قال ابن فارس: والفراء عندي ثقة.

أقول: وهذا شيء يقوي عندي ما أحسبه موضوعاً من هذا الكلم الغريب.

و«الزُّملول» الأملس.

و«المُزخْروط»: الرجل الخسيس، و«الزُخْروط» الجمل المسن.

و«الزعموم»: الغبي.

و«زهرق» الرجل: إذا اشتد ضحكه.

أقول: ولم أجدها في «المقاييس» لابن فارس نفسه.

و«الزبنتر»: القصير.

و«أزرأم» الرجل: إذا غضب.

ومما أوله سين من هذا:

«السلقع»: المكان الحزن.

و«السلفع» المرأة الصخابة، والشجاع.

و«اسخنطر»: طال وعرض!!

و«أسمهد» السنام: طال. و«اسرهد» السنام: قطع قطعاً.

و«السرومط»: الطويل.

و«اسرندى» غلبه.

و«السرندى» الشديد.

و«المسعمد» الوارم.

ومما أوله شين من هذا:

«اشفتر» الشيء: تفرق.

و«الشنظرة» : التعرض لأعراض القوم بالشتم.

و«الشنظير» الفاحش.

ومما أوله صاد من هذا:

«صلخد» : صلب.

«وصلقم» : شديد العض.

«وأصمعد» الرجل: ذهب في الأرض.

و«الصمرد» الناقة القليلة اللبن.

و«الصملك» : الشديد القوة.

ومما أوله ضاد من هذا:

«الضبارك» :الضخم.

و«الضبطر» :الشديد.

و«االضبنطي» :القوي.

و«المضرغط» : الضخم والغضبان.

و«الضنفس» : الرخو اللحيم.

«الطرموس» الرغيف: وقال ثانية: خبز الملة، وقالوا: الكذاب.

و«الطلحف» : الشديد.

و«الطلخوم» : الماء الآجن.

وقال ابن دريد: «الطفنش» : الواسع صدور القدمين.

ومما أوله عين من هذا:

«العيهم» :الشديد.

و«لمعزهد» : المترف.

و«العلكد» : الشديد، وقال: العجوز الصخابة.

و«العكلد» : الشديد.

و«لبن عكلد» : خاثر.

و«العجلد» و«العجلط» : اللبن الخاثر.

و«العشنط» الطويل، والسيء الخلق.

ومما أوله غين من هذا:

و«الغذامر» و«الغذارم» : الكثير من الماء.

و«غذمرت الشيء وغذرمته إذا بعته جزافا» .

ومما أوله فاء من هذا:

«الفرشط» و«الفرشاط» : الواسع. و«فرشط» البعير: برك.

و«الفلقم» الواسع.

و«الفلحس» : الحريص، والمرأة الرسحاء.

و«الفدغم» : الرجل العظيم الخلق.

ومما أوله قاف من هذا:

«القفندر» : الشيخ، و اللئيم الفاحش!

و«القلهذم» : الحقيف، ونهر «قلهذم» : كثير الماء.

و«الفصنصع» :القصير.

و«القناعس» : المجتمع الخلق.

و«اقرنبع» في جلسته: تقبض.

و«اقفعلت» يده: تقبضت.

و«أقبان» :تقبض.

و«أقسان» : صلب.

و«أقمعد» : عسر.

و«أقذعد» : عسر.

ومما أوله كاف من هذا:

«الكنابث» : الرجل الجهم الوجه: و«تكنبث» الشيء: تقبض!!

و«المكأندر» :الشديد.

و«الكرزم» : الرجل القصير الأنف.

ومما أوله لام من هذا:

«اللعموط : الحريص، و«لعمط» الرجل اللحم: اذا أنتهسه عن العظم.

ومما أوله هاء من هذا:

«الهجرع» : الكلب الخفيف، والرجل الطويل الأحمق!!

و«اهرمع» الماء: سال، و«أهرمع» الرجل: أسرع.

و«الهلكس» : الرجل الدنيء، حكاه «الدريدي» [ابن دريد] !!

خلاصة:

هذا قليل من الكلم الذي زاد علي ثلاثة أحرف، وهو كثير، وقد وقفت منه علي الغريب الذي لم يرد في نص، والذي لم تقيد دلالته بشيء يفيد التعيين والتحديد.

وأخلص بعد هذا القدر من الكلم الذي لا يبتعد عن الشك، وقد يحوم حوله تردد في قبوله فاعرض لما هو خاص بالعربية «اليمنية» في كتب اللغة، وقبل أن أباشر هذه المادة وهي موضوع الدرس أقول:

لابد لي أن أبدأ أن الوضع تناول هذه المادة وهذا ليس غريباً، ومن هذا ما ورد في كتب الأدب[٤] «وقال أبو عبد الله المفجع» : كان المبرد (أبو العباس) لعِظَم حفظه اللغة واتساعه يتهم. فتواضعنا علي مسألة لا أصل لها، نسأله عنها لننظر كيف يجيب، وكنا قبل ذلك تمارينا في عروض بيت الشعر:

أبـا منـذر أفنيـت فاستـق بعضنـا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال قوم: هو من البحر الفلاني، وقال آخرون: هو من البحر الفلاني، فقطعناه وتردد علي أفواهنا تقطيع ومنه «قبعضنا» ، فقلت له: أيدك الله تعالي

ـ ما «القبعض» عند العرب؟ فقال: القطن

يصدق ذلك قول الشاعر:

كأن سنامها حشي القبعضا» .

قال: فقلت لأصحابي: ترون الجواب والشاهد إن كان صحيحاً فهو عجب، وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب».

ولنتحول إلي العربية «اليمنية» لنري ما كان في كتب اللغة، وما صح من ذلك، وما عرض لها من الوضع والكذب. ولنبدأ بابن دريد فأقول:

ورد في حاشية ص ٣٧٨ من «سمط اللآلي من الجزء الأول:

«رأيت في تذكرة ابن العديم بخطه بالدار (أي دار الكتب المصرية) (أدب ٢٤٢ ورقمه ٥٣) أنبأني الحسن بن حمدون البغدادي، ونقلته من خطه، أنشد ابن دريد لبعض حمير:

مازلت أبكي عند بظر أم واهب
ودمعي علي زبي وزبي شائب
عجبت لحسن الفقحتين علي الخصي
وأندب أيريها وتلك الحقائب
أتيح لها القلوب من بطن قرقري
وقد يجلب الشيء البعيد الجوالب
فياجحمتا بكي علي أم واهب
أكيلة قلوب ببعض المذانب؟
فلم يبق منها غير نصف عجانها
وشنترة منها وإحدي الذوائب

قال ابن دريد: حمير تسمي القبر بظرّ وما نتأ من شيء. والزُبّ اللحية، يقول أبكي الخدود، والأيرين: الذؤابتين، وتلك الحقائب: يعني السنين، يقال: حقبة وحقب وأحقاب، وحقب وحقائب. والشنترة: الاصبع».

وقد ورد هذا الخبر، والأبيات فيه غير مجتمعة في كتاب «الأمالي» لأبي علي القالي ١٣٦/١، كما ورد في «لسان العرب» في المواد (جحم وشنتر وقلب) مع اختلاف في بعض الألفاظ، وفي ضبطها وتفسيرها.

وقد عُرف عن ابن دريد وضعه للأخبار، ونستدل علي ذلك مما نقله عنه القالي من أحاديث و«مناكير ابن دريد في «لسان العرب» معروفة، ومن هذا ما ورد في «طحس»[٥]: قال ابن دريد: «الطحس» يكني به عن الجماع من (مناكير) ابن دريد، ومثل هذا مسائل عدة.

وعندي أن المصادر اليمنية من كتب اللغة والأدب والتأريخ هي المظان الجديرة بالثقة في الوقوف علي مواد هذه العربية.

علي أني أفرد من بين هذه المظان العربية التي نجد فيها بقية اللغة اليمنية التي أسماها أهل اللغة الحميرية.

قلت: وقد يتبادر إلي ذهن القارئ إن (شمس العلوم) وهو من المظان التي هرع إليها المستشرقون فنشروا أشتاتاً يسيرة من هذه المعلمة الضخمة.

أقول: إن (شمس العلوم) من كتب المعارف العامة الواسعة التي تشتمل علي فنون عدة، وإن كان المؤلف قد صرف جل همه إلي اللغة كما قال ياقوت[٦].

وقد وصفه عمارة اليمني في (المفيد) بقوله (هو شاعر فحل قوي الحبك)، حسن السبك وهو من شعراء أهل الجبل)[٧].

وقد توفي نشوان سنة ٥٧٦هـ، وهذا يعني أنه من رجال القرن السادس الهجري ومن الطبيعي أن يكون الكثير من البقايا الحميرية قد أمحي عن العربية اليمنية. ومن أجل هذا فليس لنا أن نفيد كثيراً في هذا الخصوص مما نجده في (شمس العلوم) وأكبر الظن أنه اعتمد كتب اللغويين المتقدمين غير اليمنيين في إثبات ما دعاه «يمنيـــاً» كابن دريد وغيره.

وهو في هذا بخلاف الهمداني المتوفي سنة ٣٣٤هـ والذي عاش في القرن الرابع وكان لما سجله من الآثار اليمنية قيمة علمية، تؤكدها النقوش التي اكتشفت في عصرنا[٨].

وقد كان لي أن استقريت (ضياء الحلوم) لمحمد بن نشوان[٩] ثم رأيت أن أنظر في (شمس العلوم) فيما طبع منه[١٠] وفي أصله المخطوط فأنتهيت إلي أن هذا المصدر علي فائدته وغناه في اللغة والأدب لايمكن أن يقدم فوائد في بقايا الحميرية القديمة، والذي فيه لم يختلف كثيراً عما ورد في كتب اللغويين غير اليمنيين التي سنتكلم عليها.

علي أننا قد نعثر في مصادرنا اللغوية لغير المنسوبين إلي اليمن مادة صحيحة، ذلك أن ما نقله ابن سيده فيما حكاه ابن جني مرفوعاً إلي الأصمعي صحيح يؤيده ما ورد في الأصول السبئية وهو ما رواه ابن السكيت أيضاً في خبر عن أحد ملوك حمير أنه قال لعربي: ثب، و«ثب» بالحميرية: إجلس، فوثب الرجل فاندقت رجلاه، فضحك الملك وقال: ليست عندنا عربية، من دخل ظفار حمر، أي تعلم الحميرية[١١].

ولابد من الوقوف علي الخصوصيات اللغوية اليمنية كما أفاد اللغويون قبل أن نعرض للمادة المعجمية، ومن هذا:

١ـ ما ورده صاحب «لسان العرب»[١٢] لشاعر حميري:

يا ابن الزبيـر طالمـا عصيكا

وطـالمـا عنيتنـا اليكـا

أقول: وليس لنا أن نفيد من هذا البيت الذي لم ينسب إلي قائل معروف كثيراً لأن قوله في (عصيكا) ترد الكاف في موضع (تا) للخطاب، فإذا كانت هذه كما ذهب اللغويون في اللغة اليمنية فكيف نقول في (عنيت) التي وردت فيها التاء كما في العربية!

ألنا أن نقول: إن هذه الحقبة التي قال فيها هذا الشاعر الحميري، هي الحقبة التي عفت فيها آثار الحميرية، ولم يبق إلا مخلفات يسيرة؟.

وكأن المستشرق الألماني (نولدكه) قد اعتمد علي هذا البيت اليتيم، وقاس وجود هذه الظاهرة اللغوية وهي إبدال الكاف من تاء المتكلم والمخاطبة، علي ما هو معروف منها في الحبشية[١٣].

ثم ألنا أن نعتمد وجود هذه الظاهرة اللغوية مما ورد في «الاكليل»[١٤] أيضاً؟.

٢ـ وكأني أذهب إلي غير ما يذهب الآخرون في استبعادي الخصوصيات اللغوية لدي القبائل القحطانية التي غادرت اليمن منذ قرون طويلة لا نعرفها مثل قبيلة طي، وتغلب وغيرهما. ومن هذا أن الطائيين يقولون في (بقي) و (فني) بَقَي وفَنَي مثل قضي[١٥] وكأن اللغويين حين رأوا هذه الخصوصية لدى الطائيين نسبوها إلي أصل يمني هو لغة بلحارث بن كعب[١٦].

أقول: أن مسألة النسبة في كثير من المسائل اللغوية في مصادرنا القديمة ليست أمراً يوحي بالثقة في مصادرنا القديمة، ذلك أن المسألة الواحدة تنسب إلي مصادر عدة، أو أن المصادر تختلف في هذه النسبة.

ومن هذا ما يجيء من هذه الخصوصيات في حشو خبر مفرد في حكاية تشعر بأخبار السمر ونحو ذلك فقد ورد من هذا أن حمير أو بلحارث بن كعب يقلبون القاف كافاً، وبهذا خرج رجل من مأزق وقع فيه حين خاطب المأمون قائلاً: (يا ركيك)[١٧].

أقول: وليس للدكتور هاشم الطعان أن يعتمد علي هذا الخبر فيجعله خصوصية لغوية تأريخية معتمداً علي كلمات عرض لها الإبدال في العربية نحو: صحق وضحك، وقشط وكشط، ونكت ونقط[١٨].

إن الإبدال لايمكن أن يطرد في كلمة فيها قاف فتتحول إلي الكاف، إن ظاهرة الابدال تتناول ألفاظاً بعينها. وقد يكون دليلاً علي هذا ما هو معروف متداول في الألسن الدارجة في عصرنا.

٣ـ ومن هذه الخصوصيات أن المثني والأسماء الخمسة تلزم الألف كما في كتب اللغة والنحو. وقد نسبت هذه الخصوصية إلي بلحارث بن كعب، وقد جاء من هذا قول الراجز:

أي قلـوص راكـب تـراهـا

طاروا (علا عن فطره (علاها)

فاشد بمثني حقب (حقواها)

نـاد بـه ونادبا (أبـاهـا)[١٩]

ويندرج في هذه الخصوصية أن ما كان آخره ألف مقصورة من الحروف والأسماء: نحو (علي) و (لدي) يلزم الألف عند اتصاله بضمير المخاطب والغائب نحو علاك وعلاه ولداك ولداه.

ومن هذا أيضاً قول هوبر الحرثي:

تـزود منـا بين أذنـاه ضربـة

دعته إلي هابي التراب عقيم[٢٠]

وكأن لغة بلحارث بن كعب هذه هي قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً فيقولون: أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان[٢١].

أقول: وليس لنا أن نطمئن إلي نسبة هذه الخصوصية فبينا نجد مصادرنا تنسبها إلي بلحارث بن كعب نجد السيوطي لايخص بلحارث وحدهم في هذه النسبة، فقد عزاها آل بني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة[٢٢].

علي أننا قد نطمئن في نسبة السيوطي إلي أن هذه الخصوصية يمنية في الأغلب الأعم.

وجعل صاحب اللسان[٢٣] لزوم المثني للألف في قوله تعالي ﴿إن هذان لساحران﴾ لغة بني الحارث بن كعب وكنانة.

وقال أبو عبيد: كان الكسائي يحكي هذه اللغة في بني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية[٢٤].

وهي لدي ابي حيان لغة بني الحارث وسليم[٢٥].

٣ـ وقد نسب أهل اللغة إلي اليمن شيئاً مما أدخلوه في (اللغات المذمومة) فقد جاء في (الكامل)[٢٦] للمبرد (وحدثني من لا أحصي من أصحابنا عن الأصمعي عن شعبة عن قتادة، قال: قال معاوية يوماً: من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق. وتيمنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطانية حمير. فقال له معاوية. قال الاصمعي: وجرم من فصحاء الناس.

وجرم من قضاعة، وقضاعة مشهورة في أصلها القحطاني، وإن جاء خلاف فيها بين العدنانية والحميرية[٢٧].

وقد وصفت قضاعة بالغمغمة في نص (الكامل) ونص (البيان والتبيين)[٢٨] وهي (العجعجة) في (المزهر) للسيوطي[٢٩] وهذه العجعجة قد وردت منسوبة إلي بني فقيم في مصادر أخري[٣٠].

ومن هذه اللغات المذمومة:

١ـ شنشنة اليمن وهم يجعلون الكاف شيئاً مطلقاً نحو لبيش أي لبيك[٣١].

٢ـ طمطمانية حمير كما هي في (أم) أداة للتعريف في لغة حمير [٣٢]وقيل لغة طي[٣].

٣ـ لخلخانية الشحر وعمان كقولهم: مشا الله أي ما شاء الله كان[٣٤].

٤ـ تلتلة بهراء (وبهراء من قضاعة كما في (عجالة المبتدى ص٨) والتلتلة تعني كسر حرف المضارعة نحو: تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون[٣٥].

أقول: وهذه الخصوصية ليست في بهراء وحدها فكثير من لغات العرب قد عرفت هذا فهي فاشية في قيس وتميم وأسد وهذيل. وقد عرف أن عبد الله بن مسعود، وهو هذلي، قد قرأ: ﴿ولا تِقربا هذه الشجرة﴾. وقرأ يحيي بن وثاب ﴿ألم إعهد إليكم﴾[٣٦]

٥ـ ومن الإبدال الخاص بحمير أنهم يجعلون الجيم كافاً، كما ورد في (البيان والتبيين)[٣٧].

وذكر هذا ابن فارس في (الصاحبي)[٣٨] هذه الكاف فوضعها بين القاف والكاف والجيم، وقال: هي في سائر اليمن.

أقول: يشير إلي الجيم الانفجارية السامية الثقيلة علي نحو ما ينطق المصريون في عصرنا.

٦ـ ومن خصوصيات الحميرية أن هاء التأنيث تكون تاءً عند الوقف فيقال: تمرت وطلحت في تمره وطلحه.

ونقل ابن جني عن الأصمعي عن أبي عمرو: جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم أليس بصحيفة[٤٠]..

٧ـ وقالوا: إن نون الموصول تحذف في لغة بني الحارث بن كعب في (اللذان) و(اللتان)[٤١].

٨ـ ومن هذه الخصوصيات ما نسب إلي همدان وهو تشديد واو (هو) ويا (هي) علي أن السيوطي قد ذهب إلي أن تشديد الواو ضرورة بعد إشارته إلي أنه من لغة همدان.

وأشار ابن جني إلي أن تسكين الهاء الضمير المتصل لغة ازد السراة[٣٤].

٩ـ ولا أدري كيف نسب الدكتور جواد علي[٤٤] علي إبدال الميم في (مكة) بالباء (بكة) إلي العربية الجنوبية. إنه إبدال يعرض في لغات العرب عامة، وهو منسوب إلي مازن ابن ربيعة من قبائل الشمال[٤٥].

١٠ـ إن هذه الخصوصيات في نسبتها إلي أصحابها لم تكن شيئاً من العلم الأكيد، ذلك أن أصحاب المصادر اللغويين لم يتثبتوا مما أسندوه. وهم في الأغلب الأعم لم يشيروا إلي مصدرهم الذي أفاد منه هذه الفوائد. ومن هنا ليس لي أن أعلق فائدة كبيرة مما جاء في (تاج العروس)[٤٦] من أن الهمزة تقلب هاء في لغة اليمن نحو أراق وهراق.

أقول: إن الهمزة والهاء من مواد الإبدال، وهي فاشية في العربية ، وليس في طوقنا أن نعزو كل كلمة عرض فيها هذا الإبدال إلي أصحابها.. وإذا كان امرؤ القيس قد قال:

وإن شفائي عبرة «مهراقة»

فهل عند رسم دارس من معول

فلا يعني ذلك أن قوله (مهراقة) من لغة اليمن بل إنه صار إلي هذه الكلمة لحاجته إليها في شعره.

ولنعد إلي المادة اليمنية المنثورة في المصادر اللغوية وغيرها مهتدين بما جمعه الدكتور هاشم الطعان ـ رحمه الله ـ.

أقول: كأن الدكتور هاشم الطعان أراد أن يجمع هذا التراث المزعوم الذي ادعي فيه اللغويون وغيرهم ونسبوه إلي اليمن، وكأنه أراد أن يقتصر عمله علي الجمع والاستقراء. إن ما صنعه مفيد جداً فقد كفي الدارسين هذه المهمة.

وأذكر أن الدكتور الطعان، وقد كان من طلابي في كلية الآداب ببغداد قد وعي ما قلته، وهو يعمل في رسالته التي هي كتاب «البارع»[٤٣] للحصول علي الدكتوراه، أن يقف علي المواد اليمنية التي أثبتها ابن دريد في (الجمهرة) من مصادر اللغة والأدب والتاريخ. ثم أراد أن يخرج هذه المدة في (كتابه). لمح الدكتور هاشم الطعان أن ابن دريد قد تزيد فرمي بـ (المناكير) وأشار إلي ما وضع في كتابه، ولو أنه أفرد لهذا الأمر قدراً لنقد هذا الذي تجمع لديه أكثر مما فعل لانتهي إلي أن جل الذي استقراه من اليمنية مما لا يطمأن إليه.

قلت في هذا الدرس أن الكثير من علومنا الإسلامية قد عرض لها الوضع والعبث، وأضيف الآن فأقول: إذا كان حديث رسول الله قد عرض له ما عرض من الوضع والانتحال والدس مع أن النبي ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ قد قال:

«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، ومع هذا التحذير الشديد سمع الكذابون الوضاعون هذا ولم يمتنعوا عما اضطربوا فيه فكانت (مطولات) ضخمة في الأحاديث الموضوعة.

وأعود إلي ابن دريد، وهو أول لغوي غير يمان قد استهواه التراث اليمني فتزيد وصنع وكان من بعضه (مناكيره). وعندي أن (المناكير) ليست بالعدد القليل، بل انها شيء أكثر من ذلك.

قلت: ليس لي أن أقبل هذا القدر الكبير مما أدعي يمنيته في المصادر القديمة مما لانجد له أصلاً فيما وصل إلينا من السبئية التي دعيت (الحميرية) لدي العرب.

ولكني أستدرك فأقول: إن خلو المعجم السبئي من كثير من هذا الذي أثبته اللغويون ليس دليلاً عملياً علي أنه كذب محض، ذلك أننا لانملك كل النصوص السبئية، والذي فاتنا ومازال غير مكتشف يشتمل علي تراث لغوي غير الذي وصل الينا.

أقول ومع استدراكي هذا فأني أميل إلي ماذهب إليه القدماء من تكثر ابن دريد ووضعه وقد أشرت في بحثي هذا إلي غير ابن دريد من اللغويين القدماء[٤٩] الذين عرف عنهم شيء من هذا ولابد لي الآن من وقفات علي (المعجم) اليمني الذي صنعه هاشم الطعان وضمه إلي كتبه.

١ـ **مأرب**: هي الحاجات. والمصدر كتاب (الاتقان) ٣٥/١ في علوم القرآن للسيوطي.

أقول: ولم تشر المعجمات المطولة إلي أن الكلمة (حميرية).

٢ـ **الأريكة**: الحجلة فيها السرير، أبو عبيدة عن الحسن: يمانية: كتاب (الاتقان ١٣٥/١، والصاحبي ص٣٨).

أقول: اعتمد السيوطي علي ما ذكره أبو عبيدة، وأظنه في كتابه (مجاز القرآن) علي أني رجعت إلي هذا الكتاب فلم أجده، فلعله في كتاب آخر من كتب أبي عبيدة.

وأقول أيضاً: أن أبا عبيدة كابن دريد من اللغويين المشارقة الذين لم يعرفوا اليمن ولا شافهوا أهل اليمن، ولم يشيروا إلي كتب أهل اليمن، ومن هنا فإني أميل إلي أنهم تزيدوا مدفوعين بحماستهم في تصيد الغريب والنوادر ليعرفوا بها دون غيرهم.

وكذلك أقول في ابن فارس صاحب كتاب (الصاحبي) وهو الذي قضي شطراً من عمره في مواطن غير عربية قريباً من الصاحب بن عباد وزير آل بويه.

٣ـ **أمض**: شك جاء في (السيرة ١٣/١) لابن هشام، وقال أبو عمرو: أمض أي باطل أقول: ولم يشر صاحب (لسان العرب) الي أن الكلمة حميرية، وكأنه وجد أن قول أبي عمرو ليس بشيء.

٤ـ **إمام**: كتاب، وهي حميرية في (الاتقان ١٣٥/١) وفي تفسير (الجلالين ٢٦٠/١) ولم يشر السيوطي (المتوفي سنة ٩١١هـ) إلي مصدره.

٥ـ **أمة**: سنين في لغة ازد شنوءه (تفسير الجلالين ٢٠١/١) والاتقان ١٣٥/١ و (لغات القرآن علي هامش الجلالين ص٣٠ لحسنون).

أقول: كأن الدكتور الطعان قد توسع في اليمنية الحميرية فعد لغة أزدشنوءة منها، وهذه وإن كانت في الأصل قبيلة قحطانية إلا أنها تركت موطنها الأصلي.

٦ـ **الأنثيان**: الاذنان، وهي يمانية في حاشية سمط اللآلي ٣٧٨/١ وهي من (مناكير ابن دريد كما في «اللسان» (أنت).

٧ـ **الأيران**: الذؤابتان يمانية، وهو مذكور في السمط ٣٧٨/١. أقول وهو في (اللسان) من (مناكير) ابن دريد.

٨ـ **تبتئس**: تحزن، كندة (الاتقان ١٣٦/١) و (تفسير الجلالين ٢٠٤/١) وهي في لغة سدوس (اللغات في القرآن ص٣٢).

أقول: وهذا من توسع الدكتور الطعان الذي أراد أن يدخل في موضوع لغات القبائل التي هي من أصل قحطاني.

٩ـ **البداء**: بالكسر لغة في الفداء، هكذا ينطق به عامة عرب اليمن (تاج العروس (بدي).

أقول وكيف لي أن آخذ بقسمة من مصدر متأخر، فصاحب (التاج) من رجال القرن الثالث عشر، وهو ينفرد بهذا.

ثم أن المسألة تتصل بالإبدال، وهذا الإبدال فاش في كثير من لغات العرب. وهو مما توسع به الطعن غير ناظر للمسألة نظرة نقد.

١٠ـ **بيان (في كلام عمر بن الخطاب) سواء**، قال الأزهري.. وكأنها لغة يمانية ولم تفش (اللسان: بب).

أقول: لو أن الدكتور الطعان من أهل النقد لتوقف قليلاً في قبول الكلمة لقول الأزهري وكأنها لغة يمانية.

١١ـ **البظر**: الخاتم، حميرية (اللسان/ بظر) وهو القبر أيضاً، وما نتأ من شيء وهي حميرية (السمط ٣٧٨/١) من (مناكير) ابن دريد.

١٢ـ **البعير**: يدل علي الماشية عموماً في السبئية (مختصر علم اللغة العربية الجنوبية لاغناطيوس كويدي).

أقول: وليس هذا خاصاً بالعربية الجنوبية، ذلك أن (بعيرا) في اللغات الآرامية تدل علي الدواب عامة.

١٣ـ **البغس**: السواد، لغة يمانية. ذكر ذلك أبو مالك (الجمهرة بغس).

أقول: لا نعرف أبو مالك من رواة الاعراب، وأنا أميل إلي أنها من (مناكير) ابن دريد.

١٤ـ **البواء**: الهلاك من لغة عمان (تفسير الجلالين ٢٣٣/١، و ٦٨/٢، ولغات القرآن) وهل لنا أن نجعل أزد عمان من اليمن من أجل هذا، وإن كانت القبيلة قحطانية؟.

١٥ـ **التقردة:** الكسيرة. عن ابن دريد قال: والتقردة الأبزار كلها عند أهل اليمن..

وعن ابن الأعرابي هي (التقدة) لكزبرة والكرويا، قال الأزهري: وهذا هو الصحيح وأما (التقرد) فلا أعرفه في كلام العرب.

أقول: وبحسب ما ذكره الأزهري يكون كلام ابن دريد من المصحف.

١٦ـ **التلم في كتاب العين:** مشق الكراب بلغة أهل اليمن (نقله عن ابن فارس في (المقاييس) ٣٥٣/١.

١٧ـ **تارة:** مرة، في لغة أشـعر (تفسير الجلالين ٢٥/٢) و (اللغات في القرآن ص٣٧) و(الاتقاء ١٣٦/١).

وكيف للباحث الجاد أن يثق بهذه النسية، وهي في مصادر متأخرة.

أقول: والكلمات من (اليمنية) المزعومة كثيرة في هذه المصادر المتأخرة. وقد أثبتها الدكتور هاشم الطعان في (معجمه) وما أظنه اطمأن إلي ما أثبته، وقد كان همه أن يجمع هذا المتفرق في المصادر مما يعزي إلي العربية اليمنية.

ومن أجل ذلك اجتزىء بما ذكرت مما ورد في المصادر المتأخرة ودُعي يمنيا أو حميريا مثل تاج العروس، وكتب السيوطي ومصادر متأخرة أخري.

١٨ـ **الجمحة:** العين،حميرية أو يمانية (لسان العرب/ حجم وشنتر) و (الأمالي للتهالي ٣٦/١) و (السمط ٣٧٨/١).

وهي من (مناكير) ابن دريد. وقد وردت في (معجم المقاييس ٤٢٩/١) و(شمس العلوم، ط ليدن ٣٠٠/٢) و (جني الجنتين ص٣٣).

أقول: وفي الأبيات التي ذكرت في حاشية في (السمط) وقد تقدمت، ما يشعر أنها موضوعة، وهي غير منسوبة، وقد تكلمت عليها، واشتملت علي شئ من (مناكير) ابن دريد.

١٩ـ **الجربة:** المزرعة. وفي نقوش اليمن من الأمثال العدنية (نقوش ٦).

والجربة: القطعة من الأرض محدودة المعالم (الاكليل ٣١٤/٢ هامش) وفي (لسان العرب): الجربة المزرعة.

٢٠ـ **الجزع:** المحور الذي يدور فيه المحالة، لغة يمانية (الجمهرة/ جزع).

٢١ـ **الجنور**: مدارس الحنطة والشعير، لغة يمانية (الجمهرة/ جرن).

أقول: وهذا والذي قبله مما انفرد به ابن دريد.

٢٢ـ **الرجل**: في كلام أهل اليمن الكبر الجماع، نقله الأزهري والصاغاني (اللسان/ رجل) و (التاج/ رجل).

أقول: وهل لنا أن نفيد من هذا الذي لاسبيل لنا فيه إلا حمله علي المجاز والتو.

٢٣ـ **رصفت الوسادة بمعني ثنيتها** (الجمهرة ٣٦٤/٢) وعن (الجمهرة) وردت في (مقاييس اللغة ٤٠١/٢) و (اللسان/ رضف).

٢٤ـ **الزُب**: الذكر بلغة آل اليمن، وخص به ابن دريد ذكر الإنسان. والزب: اللحية.. وقيل: الأنف.. يمانية (اللسان/ زبب) و(الجمهرة/ بزر) وقيل الزب مقدم اللحية عند بعض أهل اليمن، وقال الشاعر:

ففاضَـت دمـوع الحَجْمَتين بعبــرة

علي الزُبّ حتي الزُبّ في الماء غامس

وهذا شاهد لا نعرفه ولسنا في ثقة من أمر نسبته. و«الجمهرة» الأصل الأول الذي أثبت هذه الفوائد. ولابد لنا أن نتذكر الأبيات المتقدمة التي وردت في (السمط ٣٧٨/١) عن (تذكرة ابن العديم).

٢٥ـ **الطحس**: يكني به عن الجماع، وهو من (مناكير) ابن دريد (اللسان/ طحس).

خاتمـــة:

أكتفي بهذا القدر الذي اجتزئ به عن سائر (المعجم) الذي ذيل الدكتور هاشم الطعان ـ رحمه الله ـ كتابه) الذي أشرنا إليه. وكأنه كان معنيا بجمع المادة من المصادر المختلفة والتي أفادها من استقرائه الوافي. وكأنه أيضاً أرجأ النظر في نقد ما جمعه إلي عمل آخر، ولو مد الله له في الأجل لأتي بشيء مفيد. إن هذا ما عرفته منه معرفة أكيدة.

وقد رأيت أن أختم هذا الموجز بما بسطه يوهان فك المستشرق الألماني المجتهد في لغات اليمن في ضوء ما أفاده مما ورد في (الإكليل) و (صفة جزيرة العرب) كتابي المؤرخ الهمداني وذلك في كتابه (العربية)[٥٠] وكنت أشرت إلي أن الفوائد في هذين المصدرين تعد من العلم الذي أحرز الثقة لدي الدارسين.

[من كتاب «العربية» من ص ١٥٤-١٥٩ ليوهان فك]

لقد كانت لغة البدو (في القرن الرابع الهجري) في مستوي من الخلوص والنصاعة لاتدانيه لغة المرجع والحضريين، لاسيما إذا كانت ألسنتهم لاتزال محتفظة بمظاهر الإعراب والتصريف القديمة. بيد أنه في كل مكان كثر فيه اختلاط البدو بغيرهم من طبقات السكان، وكذلك عند تحولهم بوجه خاص إلي الإقامة والاستقرار، وبهذا إلي الاتصال الذي لاغني عنه بالسكان الزراع الذين كانوا يجدونهم أية سلكوا؛ فقدت لغتهم من صفائها وخلوصها فقداناً كبيراً.

وإلي أي حد كانت الأحوال متشابكة معقدة؟ هذاما يكشف عنه بيان الهمداني (المتوفي ٣٣٤هـ) عن العلاقات اللغوية في جنوبي الجزيرة العربية حوالي نهاية القرن الثالث[٥١] فهنا كانت اللغة الحميرية الأصلية لاتزال تمعن في الاختفاء أمام عربية الشمال. ويقول الهمداني[٥٢] إن اللغة الحميرية القُحّة المتعقدة كانت سائدة بعد في المنطقة الممتدة من حقل قتاب (عنديريم الحالية) إلي ذمار. وقد كانت هذه هي المنطقة المحيطة بظفار عاصمة دولة الحميريين القديمة. أما في العاصمة الجديدة للإقليم وهي: صنعاء، ففي أهلها بقايا من العربية المحضة، ونبذ من كلام حمير (ص ١٣٥ س ٢٥) ومدينة صنعاء مختلفة اللغات واللهجات، لكل بقعة منها لغة، لأنها كانت مدينة هامة إذ ذاك أيضاً. وعلي النقيض من ذلك يقع غربي صنعاء مركز ثان للغة الحميرية الخالصة (الحميرية المحضة ص١٣٦ س١) يمتد بين شبام أقبان عبر سلسلة جبال المصانع حتى حبل: تُخلى.

وكذلك كانت الحميرية كثيرة في منطقة: خيوان، الواقعة بعيداً نحو الشمال من صنعاء إلي ناحية صعدة (ص١٣٥ ـ س١٥) التي كانت تسود فيها عربية الشمال.

وفيما عدا هذا اختلطت الألسنة الأصلية بعربية الشمال شتي وجوه الاختلاط، إذا لم تكن قد قضي عليها تماماً من قبل الداخلين.

وقد ضاعف من عناء الهمداني وتعبه في تصوير هذه الأخلاط من اللهجات أنه لم يكن يري فقط أن لغة الكتابة هي القدوة والمثال، بل كان يري فوق ذلك أنها تصور اللغة الأصيلة الخالصة البعيدة عن التغيير والتبديل، والتي تفرعت منها تدريجاً الألسنة واللهجات التي كانت سائدة في عصره بالفساد والتحريف.

وعلي هذا النحو وحده يتضح كيف استطاع أن يفترض (ص١٣٥ س٢٥) أن صنعاء

كانت فيها بقايا من العربية المحضة، أو أن يلاحظ أن أهل عدن لغتهم رديئة (ص١٣٤ س٢٤) وأن في بعضهم نوكاً وحماقة إلا من تأدب منهم.

ولا نستطيع أن نستنتج من مثل هذا الأسلوب في ملاحظة علاقات اللهجات إلا أن الهمداني يقيس كل لهجة بمقاييس النحو، ويحكم عليها من حيث الفصاحة والغتمة من وجهة نظر واحدة، هي مطابقتها أو مخالفتها للقواعد.

وهو ينظر بعد هذا، هل هي معقدة صعبة الفهم علي من خرج عن محيطها؟

وهكذا نراه لايفترض أن اللهجتين المهرية والشحرية، أساساً من لغة أخري، تبتعد من عربية الشمال إلي حد يتعذر معه التفاهم، بل يصور سكان الشحر والأسعاء علي أنهم قوم لاينطقون نطقاً فصيحاً، والمهريين علي أنهم غتم يشاكلون العجم.

ولايذكر أكثر من ذلك عن لهجات حضرموت، فهو يكتفي بأنهم ليسوا بفصحاء، وربما كان فيهم الفصيح، وأفصحهم كندة وهمدان وبعض الصدف. (ص١٣٤ س١٨).

وهو يعد فصيحة أيضاً لتلك اللهجات التي يتكلم بها في سرو مذحج، ومأرب وبيحان، وحريب، ففي هذه المناطق الواقعة علي طريق العطور والتجارة، التي كانت تمتد من مأرب عاصمة الدولة السبئية القديمة نحو الشمال الشرقي، كانت اللغة الرديئة أمراً نادراً (ص١٣٤ س١٩).

وكانت فصيحة أيضاً لهجة المنطقة بين مأرب وذمار، التي يحددها الهمداني علي الصورة التالية: جبل إسبيل الواقع في الشمال الشرقي من ذمار، وإقليم كومان المتاخم له من الشمال الشرقي جيضا، وإقليم الحداء المجاور له، وجبل دِقرَار الواقع في منطقة مأرب، وأخيراً منطقة (قائفة) التي تعد من مناطقة (مراد) (١٣٥ س٥).. وكان كومان حميريون في الأصل ولكنهم صاروا في عهد الهمداني، من قبيلة مذحج [٥٣]؛ مما يدل علي أن خلوص اللغة لايرجع إلي الدم والنسب.

ويعد الهمداني أيضاً فيمن يتكلمون بفصاحة أقساماً من منطقة همدان[٥٤] الممتدة إلي الشمال الشرقي من صنعاء ومأرب حتي نجران، وما جاور هذه الأقسام أيضاً، حيث تسكن قبائل بلحارث في الرحبة، علي حين أن صنَاف بالجوف الأعلي دون ذلك في الفصاحة (ص١٣٥ س٢٠).

كذلك يعد من الفصحاء سفيان بن أحب، وهو شعب من همدان، علي الرغم من أنهم يتخذون: أم، بدلاً من: أل، أداة للتعريف[٥٥] ويستعملون المثنى بالألف في جميع الحالات[٥٦].

وبنو حرب، فخذ من همدان في بلد: وادعه، وهم أهل إمالة في جميع كلامهم، علي حين أن بني عمهم[٥٧] بني سعد أفصح.

علي أن المنطقة العظمي التي تغلب فيها الفصاحة تبدأ في الشمال من حدود اليمن الحقيقية عند وادعة، وتمتد عبر سلسلة السروات علي الساحل إلي غربي شبه الجزيرة.

وقد ذكر الهمداني في ص١٣٦ س٣ من القبائل التي تسكن هذه المنطقة التي يخترقها طريق القوافل، بعض أفخاذ من مذحج (جنب وزبيد؛ وقضاعة (سنحان ونهد) وأزدشنوءة (بني أسامة وعنز)، ثم من خثعم[٥٨]، وهلال وعامر بن ربيعة؛ ثم بعد هذا مرة أخري فصائل من الأزد (الحجر[٥٩] ودوس وغامد ويشكر)، ثم من فهم ثقيف فبجيلة، وأخيراً طائفة يسميها بني علي. ولكنه ينبه بوجه خاص إلي أن المجموعات التي تسكن سفوح الجبال الغربية من هذه القبائل (تجاه تهامه) أقل فصاحة ممن يعيشون في أعالي الجبال. وكما أثر جوار تهامة تأثيراً سيئاً في فصاحة اللغة في هذه المناطق، أثر أيضاً نفس التأثير في إقليم الجوف، كما يري الهمداني (ص١٣٥ ـ ص٢١) إذ يقول إن سكان الجوف فصحاء إلا من خالطهم من جيرة لهم تهاميين..

أما أن أهل تهامة ينطقون عربية رديئة فهذا ما يستفاد بوضوح من ملاحظته (ص١٣٥ س١٠)، حيث يقول إن بلد الأشعر وعك وحكم (من بني سعد العشيرة) من بطن تهامة لابأس بلغتهم إلا من سكن منهم القري[٦٠]، وكما يقول في ص١٣٤ س٢٥، توجد قبيلتان أخريان في جوار الأشعريين، هم بنو واقد، الذين يعدون من ثقيف[٦١]، وبنو مجيد الحميريون في الأصل[٦٢]، وهما فصيحتان أيضاً.

كذلك في ناحية صعدة توجد العربية الفصيحة فقط عند بني خولان الذين يخيمون في السهل، علي حين أن بني قبيلتهم الساكنين بالمنخفض (الغور) غتم غير فصحاء (ص١٣٦ س٢).

ويصف الهمداني لهجات أخري بأنها فصيحة، كاللهجات الجارية بين ذمار وصنعاء (١٣٥ س ٢٤) ولهجة السكاسك التابعين لكندة.

ويعد وسطاً في الفصاحة، وإلي اللُّكنة أقرب، لهجات بعض بقاع تقع في المنطقة الجبلية ألهان وأنيس، (غربي ذمار)؛ وإلي اللُّكنة أقرب أيضاً ما جاور ذلك في جبال حراز، وإن كان بينها ما هو متوسط بين الفصاحة واللكنة؛ علي أن بينها أيضاً ما هو أدخل في الحميرية المتعقدة، لاسيما في القبائل الساكنة بمنطقة جبال الحضور.

وعن الجحادب الذين يدخلون ضمن القبائل الأخيرة يقول الهمداني في ص١٠٦ س١٨ إن أصلهم حميري: والجحادب من حمير وقد يتهمدنون.

وأبعد من ذلك نحو الشمال، في همدان، كما يقول الهمداني في ص١٣٥ س١٢ هناك إلي جانب غذر، وهنوم، وحجور الفصحاء، يوجد غُتم أيضاً مثل بعض قُدم، وبعض الجبر. كذلك في النجد من همدان، تسود عربية مخلوطة بحميرية في سهلي البون والخشب[٦٣].

أما ظاهر همدان، النجدي، أي النواحي الواقعة علي الأطراف من الهضبة، فلغتها فصيحة.

ولهجة جبلان، في المنطقة الجبلية الواقعة جنوبي جبال: ألهان، عسيرة الفهم، فيها تعقد، علي حين أن لهجة يحصب[٦٤] ورعين المتصلتين بجبلان من جهة المشرق أفصح من جبلان (ص١٣٥ س٢)، علي الرغم من أن الأخيرين، وهم رعين، حميريون في الأصل[٦٥].

وكذلك شأن العلاقات اللغوية في منطقة الكلاع في الجنوب (ص١٣٤ س٢٦) ففي نجديها فصاحة عالية، مع عسرة من اللسان الحميري (أي من أثر البقايا اللغوية الحميرية فيما يظهر). وفي سراتها أي أعاليها (المناطق الجبلية) تعقد. وتسود اللهجة الحميرية تماماً في المناطق الواقعة بالداخل من النواحي الجبلية الوعرة من سِرْو حمير، لاسيما بين من ينتمون ـ دون حق ـ إلي جعدة بن كعب من هوازن التي هي من عرب الشمال، ومساكنهم في منطقة الجبال الجنوبية المرتفعة علي الطريق من عدن إلى صنعاء... ويقول الهمداني في وصف لهجتهم: ليسوا بفصحاء وفي كلامهم شيء من التحير ويجرون في كلامهم ويحذفون فيقولون: باين مْعَمَّ في يابن العم و: سِمَعْ في: اسْمَعْ (ص١٣٤ س٢١).

وأبعد من ذلك إلي الجنوب، توجد لهجة أفصح، في لحج وأبين ودثينة؛ والعامريون من كندة والأوديون أفصحهم.

ويصف الهمداني لهجة السكاسك الساكنين بجوار مدينة جَنَد، بأنها متوسطة (ص١٣٤ س٢٦).

ولهجات جيشان الواقعة جنوبي اليمن، وما جاورها من بقاع، حميرية، مثل لهجة السرو (ص١٣٥ س١).

وأخيراً في المعَافر ـ في منطقة: تعز الحالية ـ ينطقون في سافلتها لهجة فيها غُتمة، وفي علياها أفصح من ذلك (ص١٣٤ س٢٥، وانظر ص ٩٩ س١٧).

أما عن اللهجات التي يتكلم بها خارج اليمن، فيكتفي الهمداني (ص١٣٦ س٨) بملاحظة عامة: وكذلك الحجاز فنجد السفلي فإلي الشام وإلي ديارمضر وإلي ديار ربعية، فيها الفصاحة إلا في قراها.

ثم ختم ذلك بقوله: فهذه لغات الجزيرة علي الجملة دون التبعيص والتقنين (أي دون التفصيل بذكر الخصائص الخاصة)..

أقول إن هذه الصفحات التى أضمها إلى ما قمت به مأخوذة من كتاب (العربية) ليوهان فك المستشرق الألمانى، تؤلف فى الحقيقة ألواحاً فى «الأطلس اللغوى اليمنى» لقد استوفى الأستاذ المستشرق خواص العربية اليمنية فى حواضر اليمن التاريخية فى عصر الهمدانى المؤرخ الشهير...

الهوامـــش:

١ـ سأستقري كتاب «المجمل»لابن فارس من منشورات معهد المخطوطات العربية في الكويت ١٩٨٥م.

٢ـ أقول: لو كان ابن فارس قد وقف علي نص جاء فيه «البرشاع» لأثبته شاهدا، وهو وغيره من أصحاب المعجمات وكتب اللغة يتعقبون النص ولو كان مما يشك فيه فيثبتون شاهداً في كلمة ولو كانت مما لا يؤدي فائدة.

٣ـ لم أجد (ابلندح) في (لسان العرب)، بل وجدت الفعل الرباعي وآخره الحاء (بلدح) بمعني أعيا مثل بَلَح (وبلح) و(بلد). ورجل بلندح ألا ينجز وعداً، والبلندح: القدم الثقيل.

٤ـ الانباري، نزهة الألياء ص١٦٦.

٥ـ من المفيد أن أشير هنا إلي أن المعجم القديم، ولاسيما «القاموس المحيط» قد اشتمل علي كلمات كثيرة تفيد هذا المعني. وأستطيع أن أقول إن كل ما يعني الدفع بقوة مع شيء من معني الدخول قد أنه في (القاموس) من بين ماانصرف إليه، إلي معني (الجماع)... ولا أدري لم اتضح هذا الانصراف فيه، في حين لم نجد من هذا إلا القليل في المعجمات التي سبقت (القاموس المحيط) ولعل من المفيد أيضاً أن نشير إلي أن طائفة من الكلم صرفت من بين ما صرفت إليه إلي (الذكر) و(الفرج). ويبدو أن الكثير من هذا هوكنايات أكثر منها المتماجنون في العصور المتأخرة.

٦ـ ياقوت، معجم البلدان (صبر).

٧ـ المفيد في أخبار صنعاء وزبيد (تاريخ اليمن) لعمارة اليمني بتحقيق القاضي محمد ابن علي الأكوع ص.

٨ـ انظر (الإكليل) في أجزائه المختلفة مما طبع في بغداد وبيروت وغيرهما، ومانشر فيها القاضي محمد بن علي الأكوع وكأن اليمنية القديمة كانت قد عفا أثرها في القرن السادس الميلادي، وأن آخر نقش قد وصل إلينا قد كتب في أواخر هذا القرن (انظر كنوز الملكة بلقيس ص٢٧٣، فيليبس ترجمة عمر الديراوي، بيروت ١٩٦١ علي أن من العلم أن نقول: لابد أن تكون قد بقيت من الحميرية(السبئية) مخلفات في عربية اليمن، وهي التي سجلها الهمداني، وأفاد منها الدرس الحديث.

٩ـ (ضياء الحلوم) لمحمد بن نشوان الحميري (مخطوطة الجامع الكبير بصنعاء).

١٠ـ ما نشر من (شمس العلوم) في ليدن، وهي أشتات يسيرة، ومانشره الجرافي منه في مجلدين، القاهرة ١٩٢٤م.

١١ـ لسان العرب (حمر، ظفر) المستقصي ٣٥٥/٢ علي أننا نجد شيئاً يسترعي النظر هو أن الشاعر العباسي ابن الدمينة قال:

مللت بصنعاء الأحاديث والمنـي
وأبغضت قصرا فوق قصر مشيدا
وأبغضت أصواتـا بهـا أعجمية
وزرقـا لـرايـا الإمـارة ذودا

١٢ـ لسان العرب (تار).

١٣ـ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون ص٩٥.

١٤ـ الإكليل (تحقيق الأكوع) ٣١٥/٢ هامش.

١٥ـ انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص٣٨٩ وخزانة الأدب ١٤٩/٤.

١٦ـ لسان العرب (بقي، فني).

١٧ـ طيفور، بغداد ص١٤٩-١٥٠، (جمع الجواهر) للحصري ص٢٠.

١٨ـ تأثر العرب باللغات اليمنية القديمة ص٢٢.

١٩ـ لسان العرب(علا)، وانظر (النوادر) لأبي زيد ص٥٨، والصاحبي ص٢٠.

٢٠ـ لسان العرب(ط صادر) ٦٤/١٠، ١٦٣/١٩، ٢٢٦/٢٠.

٢١ـ تأويل مشكلة القرآن لابن قتيبة، والصاحبي ص٢٠.

٢٢ـ همع الهوامع ٤٠/١.

٢٣ـ لسان العرب (ابن).

٢٤ـ عن القراءات واللهجات لحمودة ص٢٣.

٢٥ـ البحر المحيط ٢٧٢/٦ في كلامه علي قراءة من قرأ (فكان أبواه مؤمنان).

٢٦ـ الكامل من ٥٨١ وانظر مثل هذا في البيان والتبيين ٢١٢/٣-٢١٣.

٢٧ـ عجالة المبتدي للحازمي الهمداني ص١٠٥.

٢٨ـ انظر (لسان العرب) (غمغم).

٢٩ـ المزهر ٢٢٢/١.

٣٠ـ انظر (عجالة المبتدي) ص١٠١، وأمالي أبي على ٧٥/٢، و(الصاحبي) ص٢٥.

٣١ـ المزهر ٢٢٢/١.

٣٢ـ غريب الحديث لأبي عبيد (ط حيدرأباد) ١٣/٤.

٣٣ـ العربية لبوهان فك ص١٥٦ وسألحق بهذا البحث ما ورد في (العربية) مع المصادر التي في الهامش.

٣٤ـ المزهر ٢٢٣/١.

٣٥ـ الخصائص ٣٩٨/١.

٣٦ـ مختصر البديع لابن خالويه ص١٢٥.

٣٧ـ البيان والتبيين ٣٩٨/١.

٣٨ـ الصاحبي ص٢٥، وأنظر العربية ليوهان فك ص١٩٣.

٣٩ـ المصباح المنير (الهاء، ولسان العرب (ظفر، حمر).

٤٠ـ الخصائص ٢٥٨/١.

٤١ـ الدر اللوامع للشنقيطي ٢٣/١.

٤٢ـ همع اللوامع ٦١/١، ١٧١/٢ وانظر الدرر اللوامع ٣٧/١، ٣٨، ٢١٦/٢ وانظر اللسان هو.

٤٣ـ الخصائص ١٣٤/١، ٣٧٥.

٤٤ـ تاريخ العرب قبل الإسلام (ط. بغداد) ٣٨/٧.

٤٥ـ أخبار النحو بين البصريين (ط. الحلبي) ص٥٩ ،وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٩٨.

٤٦ـ تاج العروس (زريق).

٤٧ـ البارع لأبي علي القالي معجم لغوي حققه الدكتور هاشم الطعان رسالة للدكتوراه، طبعته مكتبة النهضة ببغداد.

٤٨ـ تأثر العربيةباللغات اليمنية القديمة، بغداد ١٩٦٨م.

٤٩ـ جاء في مصادر أبي عمر الزاهد من النحاة أنه كان معروفاً بالوضع. وذكر في هذه المصادر أن تلامذته اتفقوا علي سؤال يسألونه وقد وضعوا سؤالاً ليس له جواب، وهو أنهم عكسوا لفظ «القنطرة» وهي درب يسلكونه للذهاب إلي حلقته فكانت «هرطنق»، حتي إذا وصلوا الحلقة، بادره أحدهم: ما الهرطنق فقال فمن فوره: هو الياقوت الأحمر، وذكرته في كتابي«اليواقيت».

٥٠ـ العربية ليوهان فك (ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار) القاهرة سنة ١٩٥١م.

٥١ـ صفة جزيرة العرب.

٥٢ـ ص١٣٥ س٤ وفي كلمة: المتعقدة انظر الفهرس اللغوي الذي عمله: ذى غويه للكتاب.

٥٣ـ انظر الهمداني ص٩٢س٢٢ (وأصلهم حميري وهم يمذحجرن اليوم).

٥٤ـ يؤخذ من ص١٣٥ س١٩ أن هؤلاء هم: عذر، مطرة، نهم، مرهبة، بيان وهو يخالف لما ذكره في س١٢ من الصفحة نفسها. وانظر في هذه القبائل:

J.Schleifer,

El 11302 B.

٥٥ـ يعد هذا من خصائص لغة اليمن: انظر ابن يعيش علي المفصل ص١٢٢٠؛ العيني ج١ ص٤٦٥؛ ووردت أيضاً في مسند أحمد ج٥ ص٣٤٣ في الحديث: (ليس من أمير امصيام في أمسفر) (وفي البخاري: بأداة التعريف المعتادة أي الألف واللام)؛ ويسميها آخرون لغة حمير، وهي التسمية المشهورة.

٥٦ـ ذكر ابن جني أن هذه لغة بلحارث؛ انظر:

O. Rescher, ZA 23 S. 23

٥٧ـ انظر الهمداني ص٩٠ س١.

٥٨ـ انظر الهمداني ص ١٣٤ س٢١ (ويجرون في كلامهم ويحذفون).

٥٩ـ انظر ص ١١٩ س٧.

٦٠ـ كرر الهمداني في ص١٣٥ س١٨ أن «الأشعر وعك وبعض حكم.. فصحاء».

٦١ـ ص ٥٣ ص٢٥.

٦٢ـ ص ٥٣ س٢٠.